



2.128% امتنعوا عن التصويت على ذات البند

5.202% من مساهمي بنك وربة

يرفضون آلية التعامل مع أرباح بنك الخليج

تضعف ثقة المستثمرين وتثير أجواء ضبابية. وأكدت مصادر استثمارية أنه في إطار الشفافية المطلقة، وفي ظل ما يشهده الجميع من حماية لحقوق المساهمين، وباعتبار أن كل النقاشات هدفها المصلحة العامة، يجب أن تكون المناقشات أكثر شفافية، وأن تكون الملاحظات التي دفعت حملة تلك الأسهم للامتناع أو عدم الموافقة واضحة للجميع، مساهمين وجهات رقابية بالدرجة الأولى. تجدر الإشارة إلى أن أسهم حضور الجمعية العمومية بلغت 3.241 مليار سهم، تمثل 72.062% من رأس المال، منهم 33.804% حضور مباشر و38.258% حضور إلكتروني.

وامتنع عن التصويت 2.129% على تقرير هيئة الرقابة الشرعية في شأن تطابق أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقرير المدقق الشرعي الخارجي عن العام الماضي. من أبرز الملاحظات المشتركة سواء على بنود جدول أعمال بنك وربة أو شركات أخرى، وجود نسب امتناع عن التصويت من دون إبداء الأسباب. التحفظ دون إبداء الأسباب ملاحظة تحتاج معالجة، على الأقل أن توجه الأطراف المتحفظة تحفظاتها للجمعية العمومية أو للجهات الرقابية، وذلك للمصلحة العامة، خصوصاً وأن التحفظات من دون إبداء الأسباب من الممارسات التي

رفض مساهمون يملكون 5.202% من مساهمي بنك وربة البند المتعلق بسماع تقرير آلية التعامل مع الأرباح الناتجة من الاستحواذ على شركة وربة الاستراتيجية «الغانم التجارية سابقاً»، والتي تملك 32.75% من أسهم بنك الخليج، حيث رفضوا تقرير التعامل مع الأرباح سواء كانت دفترية أو مقبوضة، وكذلك آلية التعامل مع المدبونيات القائمة عليها وفقاً لقرار هيئة الرقابة الشرعية، في حين امتنع عن التصويت مساهمون نسبتهم 2.128% دون إبداء الأسباب. وجدير ذكره أن النسب التي رفضت أو الممتنعة هي من المساهمين المشاركين حضورياً وإلكترونياً.

«عربي»: مرسوم نقل الأسهم لهيئة الاستثمار يسرع الاكتتاب العام

مرور عام على وقف أسهم «عربي القابضة»

قيمة الأسهم سيتم سدادها من المواطنين دون أي فوائد أو رسوم أو زيادة فوق سعر السهم. منح المرسوم هيئة الاستثمار الحق في طرح النسبة التي تقررها من هذه الأسهم للاكتتاب العام، وتنفيذ أحكام المرسوم والعمل به من تاريخ نشره. جدير ذكره أن سعر سهم شركة عربي القابضة قفز في سوق منصة OTC بنحو 19 فلساً، بنسبة 6.79% ليغلق عند 299 فلساً.

ملكية الأسهم المخصصة للاكتتاب العام في شركة مستشفيات الضمان الصحي إلى الهيئة العامة للاستثمار، ويجوز للهيئة أن تطرح الأسهم للاكتتاب العام للمواطنين وفقاً للنسبة التي تقررها. ووفقاً للمذكرة الإيضاحية المرفقة ستكون نسبة الاكتتاب العام 50% لجميع المواطنين، 26% للشركة المشغلة المنافسة على المزايدة، و24% من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها.

مر عام تقريباً منذ قرار وقف أسهم شركة مجموعة عربي القابضة عن التداول، اعتباراً من 3 أبريل 2025، واستمر الإيقاف بناءً على قرارات رقابية، حيث جاء هذا الوقف بسبب عدم الإفصاح عن البيانات المالية، وتجاوز خسائر الشركة النسبة المسموح بها، بالإضافة إلى التحفظات الواردة في تقارير مراقب الحسابات الخارجي. تزامناً مع سنوية وقف السهم، صدر مرسوم يقضي بتحويل

الرئيس التنفيذي لشركة البورصة:

أول إدراج للصكوك

والسندات

خلال 6 أشهر



محمد العصيمي

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت محمد سعود العصيمي أن البورصة تتوقع أن يكون هناك إدراجات قائمة من مصدري السندات والصكوك خلال الـ 6 أشهر المقبلة، وتترقب إصدارات بالدينار الكويتي متاحة للتداول لجميع المتعاملين، وأن البورصة تستطيع استقبال إصدارات المؤسسات الحكومية أو الشركات التجارية أو المدرجة والمؤسسات المصرفية وسيكون لها سوق ومؤشر مختلف ولوحة تداول منفصلة.

وفقاً لحسابات الرئيس التنفيذي، أول إدراج متوقع نهاية سبتمبر مطلع أكتوبر، معلناً أنه يتأمل في القريب العاجل جداً أيضاً صناديق المؤشرات.

معلومة جوهريّة

ضمانة مهمة وتطور

نوعي يعزز الثقة

حق الرجوع عن الاكتتاب مكفول

خلال 5 أيام عمل

إعلان نتائج الاكتتاب، وهي ضمانة ممتازة ومهمة ومحفزة، إذ يعرب مستثمرون عن إضافتها في نشرات اكتتاب الشركات لترسيخ الثقة وإتاحة حق الرجوع عن الاكتتاب ما لم يستوفي الاكتتاب الخاص في الأسهم الشروط اللازمة للإدراج.

التعديل الأخير على ملف "أدوات الدخل الثابت"، أحكام السندات والصكوك، تضمن نقطة مهمة وجوهريّة تفرض على مصدر السندات أو الصكوك أن تتضمن نشرة الاكتتاب الحق لأي مكتتب في الرجوع عن اكتتابه إذ لم يسفر الاكتتاب عن استيفاء شروط الإدراج، وذلك خلال خمسة أيام عمل من

البورصة تقاوم... وتواصل الصعود

مرسوم مستشفيات
الضمان منح
المستثمرين التفاؤل

الملف الاقتصادي
حاضر بقوة على أجندة
الحكومة



| كتب محمود محمد:

التراجع الذي سجلته بورصة الكويت أمس في افتتاح تعاملات الأسبوع يعكس قوة الصمود والتماسك والثقة في ذات الوقت، رغم فداحة الاعتداءات المباشرة على الكويت، حيث جاءت التراجعات في إطارها الاعتيادي الطبيعي الذي يمكن أن يتم في أي جلسة تصحيح.

أمس خسرت القيمة السوقية 146.6 مليون دينار كويتي، بنسبة 0.29% تقريباً، وتراجع المؤشر العام 24.35 نقطة رغم ضبابية الأجواء بشكل عام. لكن كما سبق وتم ذكره، سوق الكويت يبقى غير، وخارج عن الحسابات التقليدية في أدبيات الاقتصاد وقواميس الحسابات المالية. نعم السوق والاقتصاد جزء من الكل وجزء من العالم، يتأثر ويؤثر، لكن يملك إمكانيات ومقومات تجعله في طبيعة الناهضين.

تماشياً مع تأكيدات "الاقتصادية" فالأعمال مستمرة، وإصدار مرسوم بشأن مستشفيات الضمان الصحي يعكس أن الملف الاقتصادي حاضر وليس غائباً في زحمة الأحداث، وهو ما يعني حلقة أحد أبرز وأهم المشروعات التنموية التي تهتم القطاع الخاص، وجميع المواطنين لهم نصيب إيجابي منها، حيث يعد مشروع تشغيلي بامتياز سيرد مئات الملايين على الشركة المالكة وكذلك الحكومة وقاعدة المساهمين من المواطنين حملة السهم.

المؤجلات سيتم حللتها، وهناك المزيد من الاكتتابات والفرص التشغيلية التي ستطرح تباعاً، ونجاحها على صعيد الإقبال مضمون، خصوصاً وأنها فرص حكومية

146.6

مليون دينار خسارة
السوق... بنسبة
0.29%

مضمونة النجاح والأداء، سواء من جهة المنافسة من الشركات والقطاع الخاص عموماً أو الاكتتاب في الأسهم. في السياق ذاته تواصل الشركات دراسة بعض الفرص الاستثمارية، وأخرى على أبواب تنفيذ صفقات بقيم كبيرة مرتقبة خلال أسابيع قليلة، حيث تترقب موافقات رقابية وإجرائية مطلوبة.

تبقى مستويات القيمة المتداولة في النطاق الإيجابي وأضعاف هذه السيولة تترقب الفرص، كل مستثمر حسب تسعيره للمستويات الحالية ومخاطرها، لكن يبقى التأثير الأهم للتحركات من الجهات الحكومية، خصوصاً الاستباقية ذات الصلة بهامش المتطلبات الرقابية التي منح فيها البنك المركزي البنوك حرية ومرونة لمن يريد أو

يحتاج. هذه التحركات في مجملها تمثل وزن إيجابي كبير في قراءات المستثمرين المحليين والأجانب.

وسط التراجعات التي شهدتها مؤشرات السوق، ارتفعت أسعار أسهم 47 شركة، وتراجعت أسعار 63 شركة، فيما بلغت قيمة التداول 42.496 مليون دينار.

تراجعت كمية الأسهم المتداولة أمس بنسبة 35.5%، في إشارة على تمسك بالمراكز الاستثمارية، وانخفضت القيمة المتداولة 41.2%، وتراجعت الصفقات 38.5%.

أغلقت القيمة السوقية للبورصة أمس عند مستوى 51.044 مليار دينار كويتي.

وتباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات الأحد؛ تزامناً مع انخفاض لـ9 قطاعات. انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.40%، وهبط "العام" بنحو 0.29%، و"الرئيسي 50" بـ0.20%، بينما ارتفع "الرئيسي" بـ0.31% عن مستوى الخميس الماضي.

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 42.50 مليون دينار، وزعت على 148.55 مليون سهم، بتنفيذ 12.16 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع 4 قطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بـ2.02%، بينما تراجعت 9 قطاعات على رأسها منافع بـ2.82%.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 46 سهماً على رأسها "مواشي" بـ11.61%، بينما تراجع سعر 63 سهماً في مقدمتها "الإنماء" بواقع 5.23%، واستقر سعر 21 سهماً. وجاء سهم "تنظيف" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 19.93 مليون سهم؛ فيما تصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 5.2 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

«بيت الطاقة»: دراسة استثمارية جديدة

أفادت شركة بيت الطاقة القابضة بأن مجلس إدارتها ناقش فرصة استثمارية محتملة داخل السوق الكويتي؛ وذلك خلال اجتماعه الأخير.

وقالت الشركة إن مجلس الإدارة قرر الموافقة المبدئية على دراسة الفرصة، وكلف الإدارة التنفيذية باتخاذ ما يلزم من خطوات للقيام بالدراسات والإجراءات المرتبطة، على أن يتم عرض النتائج والتوصيات النهائية على مجلس الإدارة لاعتماد القرار المناسب بشأنها.

وأوضحت «بيت الطاقة» أنها ستقوم بالإفصاح عن أي تطورات أو قرارات جوهرية تخص هذه الفرصة الاستثمارية فور اتضحها ووفق المتطلبات الرقابية المعمول بها.

«دلغان»: مراقب الحسابات لم يستكمل أعمال التدقيق

أعلنت شركة دلغان العقارية أنه لم يتم اعتماد البيانات المالية النهائية أو إصدار أي قرارات بشأنها حتى الآن؛ وذلك نتيجة عدم تسلّم الشركة التقرير النهائي والبيانات المالية المدققة من مراقب الحسابات الخارجي.

وأضافت «دلغان» أنها تلقت بتاريخ 2 أبريل 2026 كتاباً من مراقب الحسابات يفيد بعدم استكمال أعمال التدقيق، وعدم إمكانية إصدار التقرير النهائي في الوقت الحالي.

وأكدت الشركة أنها تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصدار البيانات المالية السنوية المدققة، مشيرة إلى أنها ستقوم بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية، أو نتائج اجتماع مجلس الإدارة فور الانتهاء من عملية التدقيق.

«أرجان»: خسارة 4.94 مليون عن 2025

بلغت أرباح «الأرجان» في الربع الرابع من العام الماضي 327.29 ألف دينار، مقابل 593.1 ألف دينار خسائر الفترة ذاتها من عام 2024.

ومُنيت الشركة بخسائر في العام الماضي بقيمة 4.94 مليون دينار، مقابل خسائر عام 2024 البالغة 5.69 مليون دينار، بانخفاض 13.05%.

وعزا البيان النتائج المحققة إلى 7 عوامل، وهي: ارتفاع صافي إيرادات الإيجارات، وارتفاع صافي إيرادات المنتجات، وارتفاع خسائر المشاريع والأنشطة الأخرى، وارتفاع حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة وشركة المحاصة.

يأتي ذلك إلى جانب انخفاض الخسائر المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، وارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية، وارتفاع المصاريف التموينية.

ورفع مجلس الإدارة توصية بتوزيع أسهم منحة عن السنة المالية 2025 بنسبة 10% من رأس المال المصدر والمدفوع بعدد 29.15 مليون سهم؛ وذلك للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة، علماً بأن هذا البند يخضع الموافقة الجمعية العامة لمساهمي الشركة.

«ميدان»: تغيير في مجلس الإدارة

أعلنت شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان أنها تلقت كتاباً رسمياً من شركة التفوق المتحدة القابضة يفيد برغبة الشركة، في تغيير ممثلها لدى الشركة.

وأوضحت الشركة أن التفوق المتحدة طلبت اعتماد أشرف الحاج محمود ممثلاً جديداً لها؛ ليحلّ بديلاً عن جابر أحمد غضنفر.

وأضافت «ميدان» أن الإجراءات اللازمة لاستكمال عملية التغيير جارية حالياً؛ وذلك وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها.

وأكدت الشركة أنه لا يوجد أي أثر مالي على الشركة، في الوقت الحالي.

«الخصومية» تقر توزيع 7% منحة

أقرت الجمعية العامة العادية لمجموعة الخصومية القابضة توزيع أسهم منحة عن السنة المالية 2025 بواقع 7% من رأس المال المدفوع (7 أسهم لكل 100 سهم) وتفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناتجة عن الزيادة.

تستحق أسهم المنحة للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق وبعد أخذ الموافقات الرقابية، على أن يتم توزيع الأرباح خلال 3 أيام عمل من تاريخ الاستحقاق.

كما تم تفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني إن لزم الأمر أو في حال تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني بسبب تأخر إجراءات الشهر، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس مال الشركة.



«منشآت»: تسوية ديون بقيمة 12.5 مليون دينار

12.5 مليون دينار كويتي في حينه)، على دفعات تمتد لعدة سنوات. وأضافت «منشآت» أن استيفاء الالتزامات المتفق عليها، وتسلم خطاب إبراء الذمة، يترتب عليه إقفال كافة الملفات المرتبطة بالقضية بصورة نهائية.

وقالت الشركة إن تسلم خطاب الإبراء يأتي عطفاً على الإفصاح المنشور بتاريخ 26 مارس 2023 بشأن المنازعة القائمة آنذاك بين الشركة التابعة والمقاول، والتي انتهت إلى توقيع اتفاقية لجدولة سداد المبلغ المحكوم به والبالغ نحو 154.5 مليون ريال سعودي (ما يعادل تقريباً

أعلنت شركة منشآت للمشاريع العقارية أن إحدى شركاتها التابعة قد تسلمت خطاب إبراء ذمة من المقاول الرئيسي لأحد المشاريع في المملكة العربية السعودية؛ وذلك تأكيداً لتنفيذ جميع الالتزامات التعاقدية المترتبة على اتفاقية التسوية المبرمة بين الطرفين.

الأميري

AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

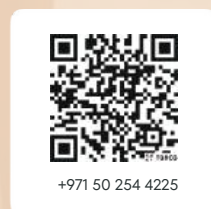
COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



@ALAMIRIUAJ



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

أسواق الخليج تترقب تطورات الأحداث الجيوسياسية والتراجعات تفتح شهية المستثمرين على الشراء



تحول نحو القطاعات الاستهلاكية الأساسية والسندات والمكوك قصيرة الأجل

بلغ 618 فلساً، قال الشهري إن أداء السهم يُعد ممتازاً، لا سيما في ظل الأوضاع الجيوسياسية الحالية. ولفت الشهري إلى أن المؤشرات المتعلقة بأرباح الشركات لا تزال إيجابية، مؤكداً أن التأثير المباشر للتطورات الأمنية يبقى محدوداً حتى الآن، رغم استهداف بعض المكاتب الإدارية التابعة لمؤسسة البترول ومجمعات وزارية ومحطات تحلية. وشدد على أن الموقع الاستراتيجي للكويت، وانفتاح خطوط الإمداد بينها وبين السعودية، يشكّلان عامل دعم مهم لتقليص تداعيات الحرب على الاقتصاد الكويتي.

القطاع المصرفي

وفيما يخص القطاع المصرفي، أكد السهموري أنه لا توجد مخاوف جوهرية على البنوك الخليجية، رغم الارتفاع القوي الذي شهدته أسهم عدد منها خلال الأسبوع الماضي، مدفوعة بعمليات ارتداد سعري بعد الخسائر السابقة. وأضاف أن السياسات النقدية والمالية في دول الخليج لا تزال مستقرة، مشيراً إلى أن البنوك السعودية حققت تعويضاً سريعاً لخسائرها، في حين يرى أن بنوك الكويت وقطر والإمارات لا تزال تتداول عند مستويات أقل من قيمها العادلة، ما يجعلها - برأيه - أكثر جاذبية استثمارياً في المرحلة الحالية.

وحول تأثير التحفيز التي قدمتها البنوك المركزية على توزيعات الأرباح، أوضح السهموري أن هذه الإجراءات مؤقتة واحترافية، وتهدف بالدرجة الأولى إلى التحوط لأي ضغوط سيولة محتملة، لا سيما لدى البنوك التي تعتمد على ودائع غير مقيمة.

وأضاف أن القطاع المصرفي الخليجي اليوم أقوى بكثير مما كان عليه قبل خمس سنوات، سواء من حيث مستويات رأس المال أو السيولة أو تنوع مصادر الدخل، معتبراً أن هذه التحفيزات ستتلاشى خلال شهرين إلى ثلاثة أشهر، لتعود البنوك بعدها إلى توزيعاتها الاعتيادية.

تدخل بنك الكويت المركزي

وفيما يخص تدخل بنك الكويت المركزي، قال عيد الشهري إن تخفيف الشروط وتقديم التحفيزات للقطاع المصرفي يُعد في جوهره تحفيزاً غير مباشر للقطاع الخاص، مبيناً أن العديد من الشركات كانت تواجه صعوبات في الحصول على التمويل بسبب بلوغ البنوك الحدود القصوى لنسب الودائع وفق المعايير الرقابية.

وأضاف أن قرار المركزي بخفض هذه النسب أتاح للبنوك توسيع الإقراض، ما ينعكس إيجاباً على الشركات المحلية ويدعم النشاط الاقتصادي، حتى في ظل الظروف الراهنة.

الأكثر ارتفاعاً منذ بداية العام، مدفوعة بتوقعات الترقية إلى مؤشرات MSCI للأسواق الناشئة، مشيراً إلى أن السوق أظهر متانة لافتة منذ اندلاع الحرب.

وأضاف أن مضاعفات التقييم في سوق مسقط كانت تاريخياً أقل من نظيراتها الخليجية، إلا أن الارتفاعات القوية خلال العام الماضي جعلتها حالياً قريبة من متوسطات التقييم في بقية الأسواق الخليجية، ما يدفع إلى جني جزء من الأرباح وتخفيف الوزن النسبي للسوق.

وأشار السهموري إلى أن الأسواق عادة ما تشهد ارتفاعات قوية قبل الانضمام إلى المؤشرات العالمية، يليها تراجعات بعد الإدراج، مؤكداً أن الفرص الأفضل حالياً تكمن في الأسواق الخليجية التي تعرضت لانخفاضات حادة مؤخراً.

وأكد السهموري على أن مراجعات الأوزان المرتقبة في مؤشرات الأسواق الناشئة، لا سيما لجنوب كوريا واليونان، قد تؤدي إلى مضاعفة الوزن النسبي للأسواق الخليجية خلال العام المقبل، ما يجعل المرحلة الحالية فرصة مناسبة لإعادة بناء المراكز الاستثمارية في المنطقة.

فرص الاستثمار

وعن الفرص الاستثمارية قال طلال السهموري، إن التراجعات التي شهدتها الأسواق الخليجية خلال الشهر الماضي أدت إلى انخفاض تاريخي في مضاعفات التقييم لأسهم الشركات الخليجية، معتبراً أن هذه المستويات تشكل فرصة مناسبة لبناء مراكز استثمارية تدريجية في عدد من الشركات التي تعرضت لانخفاضات حادة في أسعارها.

وأشار السهموري إلى أن الفرص تتركز حالياً في القطاعات الاستهلاكية، وقطاع البتروكيماويات، وقطاع المواد الأساسية، لافتاً إلى أن هذه القطاعات شهدت ضغوطاً قوية في الفترة الأخيرة، لكنها ما زالت تمتلك مقومات أداء جيدة على المدى المتوسط.

وعن الفرص الاستثمارية في الأسهم الكويتية، تطرق الشهري إلى سهم "طيران الجزيرة"، معتبراً أنه يمثل "قصة قوية جداً" في السوق الكويتية، خاصة بعد نجاح الشركة في تحويل جزء من عملياتها إلى السعودية، وهو ما أنقذها من سيناريوهات صعبة كانت مطروحة في حال استمرار تعطل العمليات.

وأضاف أن السهم تراجع بشكل محدود ثم استقر، ما يعكس - برأيه - تسعير السوق لنجاح الشركة واستمرار قدرتها على تحقيق الأرباح، مؤكداً أن التراجع لم يكن حاداً بما يكفي لخلق فرصة استثمارية كبيرة عند المستويات الحالية.

وفيما يتعلق بسهم "ترول"، الوافد الجديد إلى السوق، والذي يتداول حالياً عند نحو 852 فلساً مقارنة بسعر طرح

تترقب أسواق الأسهم الخليجية هذا الأسبوع مصير المهلة التي حددها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإيران، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وعودة نبرة التهديد، ما يعيد حالة الحذر إلى قرارات المستثمرين ويغذي تقلبات الأسواق. وبينما يخيم مناخ الترقب والانتظار على تعاملات المستثمرين مع احتمالات التصعيد، يرى محللون أن التراجعات الأخيرة فتحت في المقابل فرصاً استثمارية انتقائية، مدفوعة بانخفاضات حادة في أسعار الأسهم ومضاعفات التقييم، خاصة في قطاعات أساسية وبنوك خليجية ما زالت تتمتع بمتانة مالية ودعم نقدي قوي. وبين المخاطر والفرص، تتجه الأنظار إلى كيفية إعادة تموضع المحافظ الاستثمارية خلال المرحلة المقبلة.

من جانبه، قال مدير شركة «Aventicum Capital»، طلال السهموري، إن الأسواق الخليجية تدخل هذا الأسبوع في مرحلة ترقب حذرة، مع اقتراب انتهاء المهلة التي حددها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وما تحمله من احتمالات تصعيد إضافي في الحرب.

سلوك المستثمرين

وأضاف السهموري أن حالة عدم اليقين دفعت شريحة من المستثمرين إلى التحول نحو القطاعات الاستهلاكية الأساسية، أو إلى السندات والصكوك قصيرة الأجل، بهدف حماية رأس المال وتجنب التقلبات الحادة في الأسواق المالية. وعن تأثير التطورات على الأسهم الكويتية، قال مدير عام شركة الأجيال القادمة للاستشارات في الكويت، عيد الشهري، إن التطورات الميدانية الأخيرة، بما في ذلك الاستهداف المتكرر لمنشآت الطاقة الكهربائية ومحطات تحلية المياه، ستحدث ردود فعل متباينة في السوق الكويتية، لا سيما على مستوى سلوك المستثمرين المحليين.

وأضاف الشهري أن بعض المستثمرين المحليين قد ينظرون إلى هذه التطورات بوصفها مصدر قلق، ما يدفعهم إلى البيع بدافع الخوف أو الهلع، إلا أن قراءة المستثمر العالمي للسوق الكويتية تختلف، حيث يرى في هذه التراجعات فرص شراء جذابة.

وأوضح أن أداء السوق منذ بداية العام يعكس متانة نسبية، مشيراً إلى أن بعض شركات الاتصالات سجلت ارتفاعات بنحو 10%، كما بدأت أسهم البنوك في التحرك صعوداً، وإن لم تصل بعد إلى المستويات المتوقعة عقب التسهيلات الأخيرة من جانب بنك الكويت المركزي، والتي كان من المفترض، بحسب تقديره، أن تدفع الأسهم البنكية للصعود بما لا يقل عن 10%.

وعن أداء سوق مسقط، قال السهموري إن السوق كانت

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق مرتفعاً 0.03% وسط أداء متباين للقطاعات التشغيلية



ريال، وحقق السهم تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 22.06 مليون ريال، مما وضعه في المراتب الأولى من حيث نسبة النمو السعري خلال الجلسة.

وفي قطاع التأمين، حقق سهم شركة ثشب مكاسب ملحوظة بنسبة 7.25%، ليغلق عند مستوى 19.09 ريال، مع تسجيل قيم تداول بلغت 25.51 مليون ريال. كما شهد قطاع المرافق العامة أداءً إيجابياً تمثل في صعود سهم شركة مياها بنسبة 6.06% ليصل إلى سعر 17.86 ريال، محققاً سيولة مرتفعة بلغت 47.45 مليون ريال.

سهم «إعمار» يقود التراجعات

وفي المقابل، شهدت السوق المالية السعودية في نهاية جلسة الأحد تراجعات ملحوظة في أسعار أسهم عدد من الشركات المدرجة، حيث تصدر سهم شركة إعمار المدينة الاقتصادية قائمة الخسائر بنسبة بلغت 7.64%، لينتهي التداولات عند سعر 10.88 ريال.

وشهد السهم نشاطاً بيعياً مكثفاً خلال ساعات التداول، حيث بلغت قيمة التداولات عليه نحو 58.05 مليون ريال، وهو ما جعله يتصدر قائمة الأسهم الخاسرة من حيث النسبة المئوية ومن حيث التأثير السعري المباشر في قطاع التطوير العقاري خلال تداولات مطلع الأسبوع. وتعرض سهم الشركة السعودية للطاقة لضغوط أدت إلى انخفاضه بنسبة 4.35%، ليغلق عند مستوى 16.5 ريال. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات على السهم خلال الجلسة 28.36 مليون ريال.

كما سجل سهم شركة أنابيب الشرق المتكاملة للصناعة تراجعاً بنسبة 3.72%، حيث أغلق السعر عند 165.6 ريال، مع تسجيل سيولة متداولة بلغت 66.38 مليون ريال، وهي أعلى قيمة تداول مسجلة ضمن قائمة الأسهم العشرة الأكثر انخفاضاً في السوق.

السوق الموازي

وشهد السوق الموازي أداءً سلبياً ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) متراجعاً 0.12%، بخسائر بلغت 27.59 نقطة؛ ليصل إلى مستوى 22,524.08 نقطة.

ريال رغم تراجع بنسبة 0.22%، وجاء سهم الراجحي ثانياً بقيمة 175.8 مليون ريال وارتفاع بنسبة 0.47%.. وفي قائمة النشاط بالحجم، حل سهم باتك أولاً بتداول 62.23 مليون سهم، تلاه سهم أميركانا الذي تراجع بنسبة 2.11%.

وشهدت الجلسة إعلان شركة المراعي عن نتائجها المالية الأولية للربع الأول من عام 2026، ووافقت الهيئة على زيادة رأسمال السعودية للأتابيب الفخارية عبر حقوق أولوية، وأعلنت مجموعة سيرا القابضة عن بدء فترة اعتراض الدائنين على تخفيض رأس المال.

وعلى مستوى الأرقام القياسية للأسهم، سجلت أسهم سابك للمغذيات الزراعية وبترو رابغ إغلاقاً عند أعلى مستوياتها في 52 أسبوعاً، وسجلت أسهم ذيب، وجاهز، قيعاناً تاريخية جديدة خلال تداولات اليوم.

أعلى المكاسب والخسائر في أولى جلسات الأسبوع شهد سوق الأسهم السعودية بجلسة الأحد، تركزاً واضحاً للسيولة في مجموعة من الشركات المتوسطة والصغيرة التي سجلت قفزات سعرية قوية، تصدرتها شركات قطاعات الصناعة، والأغذية، والتأمين، والرعاية الصحية. وجاء سهم شركة أميانتيت في مقدمة الأسهم الرابحة خلال جلسة أمس، محققاً ارتفاعاً بالحد الأقصى تقريباً بنسبة 9.99%، ليغلق عند مستوى 15.63 ريال للسهم الواحد. وبلغت قيمة التداولات على السهم نحو 16.19 مليون ريال، مما يعكس اهتماماً شرايياً قوياً دفع السهم لتصدر قائمة الارتفاعات.

وسجل سهم شركة كيماونول أداءً قوياً بنسبة صعود بلغت 9.89%، لينتهي الجلسة عند سعر 9.11 ريال. ووصلت قيم التداول على سهم الشركة إلى 20.99 مليون ريال، وسط تحسن في معنويات المتداولين تجاه أسهم قطاع البتروكيماويات والصناعات التحويلية خلال تداولات مطلع الأسبوع.

وبرز سهم شركة التطويرية الغذائية كأحد أبرز الراحين بنسبة ارتفاع بلغت 9.97%، ليصل سعر السهم إلى 98.2

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات أولى جلسات الأسبوع على ارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.03%؛ ما يعادل 3.58 نقطة؛ ليغلق عند مستوى 11,271.96 نقطة.

وشهدت الجلسة تذبذباً في النطاق السعري بين 11,247.08 نقطة كأدنى مستوى و11,305.44 نقطة كأعلى مستوى للمؤشر، في ظل ارتفاع أسهم 142 شركة، مقابل تراجع أسهم 114 شركة، وبقيت أسهم 13 شركة دون تغيير.

وبلغت السيولة الإجمالية المتداولة 4.27 مليار من خلال تداول 260.94 مليون سهم، مقابل 5.82 مليار، بتداول 301.57 مليون سهم، ريال بالجلسة السابقة.

تباين القطاعات الكبرى

وتباين أداء القطاعات الكبرى، حيث تراجع الطاقة والبنوك بنسبة 0.19% و0.10% على التوالي، مقابل ارتفاع قطاعي الاتصالات والمواد الأساسية 0.81%، و0.55%، على الترتيب.

وتصدر سهم أميانتيت قائمة الارتفاعات بنسبة 9.99% ليصل إلى 15.63 ريال، تلاه سهم التطويرية الغذائية بنسبة 9.97%، ثم كيماونول بنسبة 9.89%..

وارتفع سهم اللجين بنسبة 4.14% ليغلق عند 29.2 ريال، كما صعد سهم باتك بنسبة 1.83% بعد إعلان شركتها التابعة (مبرد) عن شراء 90 شاحنة مان موديل 2026.

وفي المقابل، سجل سهم إعمار التراجع الأكبر بنسبة 7.64% ليغلق عند 10.88 ريال، تلاه سهم السعودية للطاقة بنسبة 4.35%، والذي سجل خلال الجلسة أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً قبل أن يتراجع للإغلاق عند 16.5 ريال، كما انخفض سهم أنابيب الشرق بنسبة 3.72%، وسهم أبو معطي بنسبة 3.71%.

الأكثر نشاطاً

وعلى صعيد النشاط من حيث القيمة، تصدر سهم أرامكو السعودية القائمة بسيولة بلغت 209.09 مليون

بورصات خليجية

«أرامكو السعودية» ترفع أرباح قطاع الطاقة إلى 347.3 مليار ريال عن 2025



وذكرت الشركة أن صافي الدخل انخفض في السنة المالية 2025 مقارنة بالسنة المالية 2024، وذلك تماشيًا مع انخفاض معدل التشغيل (75% مقابل 83%)، والذي تم تعويضه جزئيًا بزيادة عمليات نقل منصات الحفر.

خسائر "المصافي" ترتفع 12.5%

وفي المقابل عمقت "المصافي" من خسارتها بنسبة 12.52%، لتصل خسارتها إلى 60.18 مليون ريال بنهاية عام 2025، مقابل خسارة قدرها 53.5 مليون ريال في عام 2024، بما يعادل 6.7 مليون ريال.

وعزت الشركة سبب ارتفاع الخسارة في صافي الربح خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق إلى انخفاض الإيرادات بالإضافة إلى ارتفاع الخسائر الغير محققة والناجمة من الاستثمار في سوق الأسهم ضمن المحفظة الاستثمارية المملوكة للشركة، و انخفاض توزيعات الأرباح من الاستثمار في سوق الأسهم ضمن المحفظة الاستثمارية المملوكة للشركة على الرغم من ارتفاع حصة الشركة من أرباح الاستثمار في الشركات الزميلة بنسبة 169%.

تراجع الإيرادات السنوية للقطاع 4.74%

وعلى مستوى إيرادات شركات القطاع خلال عام 2025، فقد تراجعت بنسبة 4.74، لتصل إلى 1.614 تريليون ريال، مقابل 1.69 تريليون ريال في العام 2024، بما يعادل 80.45 مليار ريال.

واستحوذت «أرامكو» على النصيب الأكبر من الإيرادات بنحو 1.56 تريليون ريال، مقارنة بـ 1.64 تريليون ريال في عام 2024؛ إلا أنها سجلت تراجعًا بنسبة 4.76%.

وعزت أرامكو الانخفاض في الإيرادات بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط الخام وانخفاض أسعار المنتجات المكررة والكيميائية. وقابل ذلك جزئيًا ارتفاع الكميات المباعة من المنتجات المكررة والكيميائية وبالإضافة إلى الغاز والنفط الخام.

وفي المركز الثاني جاءت «بتروباغ» بإيرادات قدرها 35 مليار ريال للعام 2025، لتراجع بنسبة 9.45%، مقابل 38.66 مليار ريال في عام 2024.

وسجلت «الحفر العربية» تراجعًا في الإيرادات بنحو 5.12%، لتبلغ 3.43 مليار ريال، مقابل 3.62 مليار ريال في عام 2024.

وفي المقابل ارتفعت إيرادات كل من «البحري» و«أديس» بنسبة 9.12%، و 7.9% على التوالي لتصل إيرادات الأولى نحو 10.35 مليار ريال، بينما بلغت إيرادات أديس نحو 6.7 مليار ريال. وسجلت «المصافي» خسارة في الإيرادات بنحو 42 مليار ريال، مقابل 33.35 مليار ريال خسارة بالإيرادات لعام 2024، لترتفع بنسبة 25.78%.

البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة بمبلغ 37 مليون ريال خلال العام الحالي مقارنة مع العام السابق، إضافة إلى انخفاض الإيرادات الأخرى بمبلغ 138 مليون ريال خلال العام الحالي مقارنة مع العام السابق وذلك نتيجة تضمن العام السابق مكاسب رأسمالية من بيع سفن بمبلغ 216 مليون ريال مقارنة بمبلغ 6 مليون ريال فقط خلال العام الحالي، بالإضافة إلى ارتفاع المصاريف العمومية والإدارية وارتفاع المصاريف التمويلية خلال العام الحالي مقارنة مع العام السابق.

أرباح «أديس» ترتفع لأكثر من 818 مليون ريال

وحل بالمركز الثالث شركة «أديس القابضة»، بين الشركات الأكثر نمو بصافي الربح من حيث القيمة بصافي بلغ 818.02 مليون ريال، مقابل 802.5 مليون ريال في عام 2024 لترتفع بنسبة 2%، وبما يعادل 15.52 مليون ريال.

وقالت الشركة إن ارتفاع صافي الربح جاء بما يعكس ارتفاع مصروفات الاستهلاك والفوائد مقارنة بالإيرادات خلال العام، بالإضافة إلى مكاسب تحت بند أرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تم تسجيلها خلال الربع الثالث، وهو ما تلاشى أثره بشكل كبير نتيجة التكاليف المتعلقة بصفقة الاستحواذ.

«بترو رابغ» تتكبد خسائر بـ 3.9 مليار ريال

وفي المقابل، تكبدت شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات «بترو رابغ» صافي خسائر بلغ 3.9 مليار ريال في العام 2025، مقابل خسائر بلغت 4.54 مليار ريال في العام 2024؛ لتقلص خسائرها بنسبة 14.21%، بما يعادل 646 مليون ريال.

وأرجعت الشركة سبب الانخفاض في صافي الخسارة خلال العام الحالي مقارنة بالعام السابق بشكل رئيسي إلى انخفاض تكاليف التمويل نتيجة تنازل المساهمان المؤسسان عن قروض المساهمين المتجددة التي تمثل 5,625 مليون ريال سعودي، والسداد المبكر بقيمة 5,263.6 مليون ريال من قروض المرحلة الثانية والقروض التجسيري من متحصلات الإكتتاب في الأسهم العادية من الفئة «ب». بالإضافة لذلك، ساهم انخفاض أسعار الفائدة وتحسن هوامش أرباح المنتجات المكررة خلال العام في انخفاض صافي الخسارة للسنة.

«الحفر العربية» تتحول للخسارة

وتحولت شركة «الحفر العربية» للخسارة خلال عام 2025، مقابل أرباح سجلتها الشركة بالفترة المقارنة للعام الماضي، إذ بلغ صافي الخسارة نحو 75.25 مليون ريال، مقابل صافي ربح بلغ 321.36 مليون ريال أرباح العام الماضي.

تراجعت أرباح الشركات المدرجة ضمن قطاع الطاقة بسوق الأسهم السعودية «تداول» بنسبة 11.55% خلال العام 2025، مقارنة بأرباحها في العام 2024؛ بما يعادل 45.33 مليار ريال؛ وذلك لانخفاض أرباح «أرامكو السعودية» صاحبة أكبر وزن نسبي بالقطاع وبسوق الأسهم السعودية بوجه عام.

وكشفت إفصاحات الشركات على السوق المالية السعودية «تداول» أن إجمالي صافي أرباح شركات القطاع بلغ نحو 347.25 مليار ريال في عام 2025، مقابل 392.58 مليار ريال في العام السابق له. وأظهرت نتائج القطاع ارتفاع أرباح شركتين، فيما تراجع صافي أرباح شركة وحيدة، وقلصت شركة من خسارتها، بينما عمقت أخرى من خسارتها، وتحولت شركة للخسارة مقابل أرباح خلال العام 2025.

«أرامكو» تسيطر على أرباح القطاع

وحلت أرامكو السعودية، بالصدارة من حيث أعلى قيمة في صافي الأرباح، بصافي ربح بلغ 348.04 مليار ريال خلال العام 2025، مقابل 393.9 مليار ريال أرباح الشركة، في العام 2024؛ لتهدب أرباح الشركة بنسبة 11.64%، بما يعادل 45.85 مليار ريال.

وعزت «أرامكو» انخفاض صافي الربح بشكل أساسي إلى أثر انخفاض الإيرادات والدخل الآخر المتعلق بالمبيعات. وقابل ذلك جزئيًا انخفاض تكاليف التشغيل، وانخفاض ضرائب الدخل والزكاة مدفوعًا بانخفاض الدخل الخاضع للضريبة.

أرباح «البحري» ترتفع إلى 2.43 مليار ريال

وجاءت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري «البحري» بالمركز الثاني من حيث قيمة الأرباح، بأرباح صافية بلغت 2.43 مليار ريال في العام 2025، مقابل 2.17 مليار ريال أرباح الشركة، في العام 2024، بارتفاع قدره 0.12%، بما يعادل 262 مليون ريال.

وقالت الشركة إن سبب الارتفاع في صافي الربح خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق يعود إلى ارتفاع مجمل الربح لقطاع البحري للنفط بمبلغ 755 مليون ريال وذلك نتيجة تحسن الأداء التشغيلي وأسعار النقل العالمية للقطاع خلال العام الحالي مقارنة مع العام السابق.

كما أدى ارتفاع الأرباح من حصة الشركة في شركات مستثمر فيها، من ارتفاع صافي الربح، بطريقة حقوق الملكية بمبلغ 134 مليون ريال خلال العام الحالي مقارنة مع العام السابق.

وقد حدد من الارتفاع في صافي الربح، انخفاض مجمل الربح لقطاع البحري للكيماويات بمبلغ 324 مليون ريال، وقطاع

بورصات خليجية

مؤشر بورصة مسقط يسقط على مكاسب بنسبة 0.49%



ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، بنسبة 0.49%، عند مستوى 8,275.79 نقطة، رابحاً 39.955 نقطة عن مستوياته في جلسة الخميس الماضي.

ودعم أداء المؤشر ارتفاع قطاع الخدمات وحيثاً، بنسبة 0.22%؛ بدعم سهم مدينة مسقط للتحلية للرابحين بنسبة 6.67%، وارتفع سهم أسياك للنقل البحري بنسبة 3.33%. وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشرات المالي والصناعة، وانخفض الأول بنسبة 0.12%؛ بضغط سهم بنك ظفار المتراجع 2.02%، وتراجع سهم مسقط للتمويل بنسبة 1.3%.

وتراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.01%؛ مع تقدم سهم صناعة مواد البناء على المتراجعين 10%، وتراجع سهم الكروم العمانية بنسبة 4.88%.

وحد من ارتفاع القطاع المالي صادرة سهم الباطنة للتنمية والاستثمار للرابحين بنسبة 18.57%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 26.06%، ليصل إلى 184.63 مليون ورقة مالية، مقابل 249.69 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات بنسبة 20.41% خلال الجلسة إلى 61.93 مليون ريال، مقارنة بنحو 77.81 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

الباطنة للتنمية وجلفار للهندسة يقودان الرابحين قاد سهم الباطنة للتنمية والاستثمار قائمة الرابحين بعدما صعد بنسبة 18.57% ليغلق عند 0.083 ريال، وتلاه سهم جلفار للهندسة والمقاولات مرتفعاً 7.6% إلى 0.184 ريال. كما صعد سهم مدينة مسقط للتحلية بنسبة 6.67% ليلعب 0.112 ريال، وارتفع سهم الأنوار للاستثمارات بنسبة 5.1%

وتلاه سهم بنك مسقط بقيمة 11.26 مليون ريال. وجاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية في المركز الثالث بقيمة 8.87 مليون ريال، ثم سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بقيمة 8.28 مليون ريال، بينما بلغ تداول سهم العمانية للاتصالات 7.1 مليون ريال. وفي المقابل، تصدر بنك صحر الدولي أيضاً قائمة الأنشطة حجماً بتداول 59.11 مليون سهم، وتلاه أوكيو للصناعات الأساسية بحجم 29.82 مليون سهم. كما جاء سهم بنك مسقط ثالثاً بحجم تداول بلغ 23.41 مليون سهم، ثم سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بحجم 17.19 مليون سهم، وحل سهم أوكيو لشبكات الغاز خامساً بحجم 14.62 مليون سهم.

ليصل إلى 0.165 ريال، فيما حقق سهم ريسوت للأسمت مكاسب بنسبة 3.5% مسجلاً 0.148 ريال.

وفي المقابل، جاء سهم صناعة مواد البناء في مقدمة المتراجعين منخفضاً 10% ليغلق عند 0.063 ريال، وتراجع سهم الكروم العمانية بنسبة 4.88% إلى 3.2 ريال. كما انخفض سهم الغاز الوطنية بنسبة 4.59%.

وتراجع سهم المطاحن العمانية بنسبة 4.58% ليلعب 0.5 ريال، وهبط سهم العمانية لخدمات التمويل بنسبة 3.37% ليغلق عند 0.172 ريال.

صحر الدولي يتصدر الأنشطة قيمة وحجماً

تصدر سهم بنك صحر الدولي قائمة الأنشطة من حيث قيمة التداول بعدما سجّل تداولات بلغت 13.41 مليون ريال،

بورصة قطر تتراجع بنسبة 0.65% بواقع 66.80 نقطة

7.33 ألف صفقة، مقابل 26.25 ألف صفقة الخميس الماضي. يُشار إلى أن السيولة الإجمالية لبورصة قطر تبلغ 153.20 مليون ريال، شملت تنفيذ صفقة على سوق السندات بقيمة تداول إجمالية 102.73 ألف ريال قطري.

ومن بين 50 سهماً نشطاً، تقدم سهم "بنك الدوحة" تراجعاً للأسهم البالغ عددها 29 سهماً بـ6.92%، بينما ارتفع سعر 21 سهماً على رأسها "كيو إل إم" بـ3.30%، واستقر 5 أسهم.

وجاء سهم "قامكو" في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 11.52 مليون سهم، وسيولة بقيمة 16.47 مليون ريال.

أغلقت بورصة قطر تعاملات بداية الأسبوع، على انخفاض؛ بضغط تراجع 6 قطاعات.

انخفض المؤشر العام للبورصة 0.65% فاقدًا 66.80 نقطة، عند مستوى 10160.38 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي.

أثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات، على رأسها قطاع الاتصالات بـ1.15%، بينما ارتفع قطاع التأمين وحيثاً بـ0.48%.

تراجعت السيولة إلى 151.25 مليون ريال، مقابل 340.49 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وانخفضت أحجام التداول عند 76.29 مليون سهم، مقارنة بـ128.02 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ



التقرير الاسبوعي بورصة الكويت

29 مارس - 2 أبريل 2026

(965) 22675140

Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

alsafatinvest.com

research@alsafatinvest.com

alsafatinvestment

al-safat-investment-company

الصفاء
AL SAFAT

شركة الصفاء للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

الأكثر ارتفاعاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
ثريا	2,148,243	6,933,340	19.26	322	322
ترولتي	7,114,336	8,862,847	12.80	855	855
تنظيف	17,035,589	117,537,701	12.59	152	152
تحصيلات	184,459	1,292,347	12.40	136	136
بتروولية	191,547	324,200	11.48	680	680

الأكثر انخفاضاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
كويتية	1,742,136	9,361,142	-13.88	180	180
يوبك	8,172	52,832	-13.29	150	150
التقدم	2,236	4,023	-12.20	540	540
منازل	828,153	19,225,092	-9.87	41	41
مواشي	114,786	1,319,060	-9.84	87	87

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
تنظيف	17,035,589	117,537,701	12.59	152	152
جي اف اتش	13,529,644	79,482,464	-0.57	173	173
بيتك	51,622,693	64,150,112	1.62	814	814
وطني	43,941,576	50,048,654	-0.30	865.0	865.0
الأولى	4,753,706	41,309,114	5.50	115.0	115.0

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

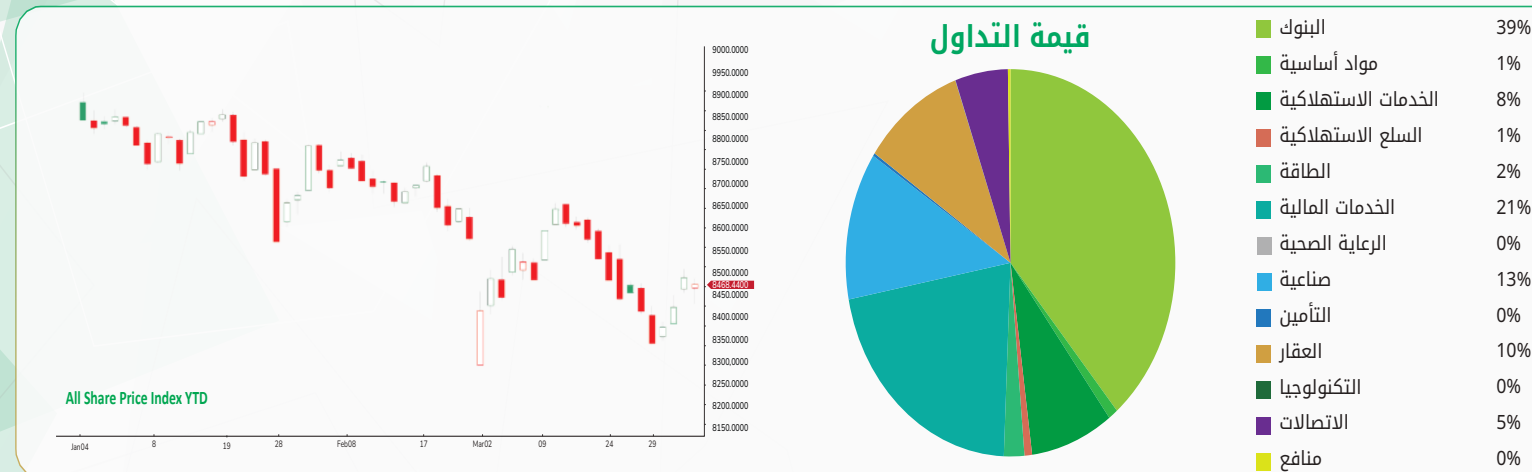
الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر إقبال	السهم
بيتك	51,622,693	64,150,112	1.62	814	814
وطني	43,941,576	50,048,654	-0.30	865	865
تنظيف	17,035,589	117,537,701	12.59	152	152
جي اف اتش	13,529,644	79,482,464	-0.57	173	173
زين	9,713,579	17,133,358	3.41	576	576

السوق	النسبة لإجمالي القيمة السوقية	مكرر القيمة الدفترية	مكرر الربحية	عدد الصفقات	قيمة التداول	كمية التداول	العائد السنوي	العائد الشهري	العائد الاسبوعي	آخر إقبال	القيمة السوقية
السوق الأول	84.0	1.6	16.7	52,547	245,640,343	548,652,278	-4.5	0.7	0.9	9,068.35	43,457
السوق الرئيسي	16.0	1.1	12.0	35,722	72,154,148	482,752,922	-7.1	0.4	0.0	7,714.44	8,257
السوق العام	100	1.2	13.7	88,269	317,794,492	1,031,405,20	-4.9	0.6	0.7	8,468.44	51,714

السوق	النسبة لإجمالي القيمة السوقية	مكرر القيمة الدفترية	مكرر الربحية	عدد الصفقات	قيمة التداول	كمية التداول	العائد السنوي	العائد الشهري	العائد الاسبوعي	آخر إقبال	القيمة السوقية
البنوك	61.45	1.4	22.6	20,808	123,391,548	198,387,095	-3.7	0.3	0.7	2,090.28	31,781
مواد أساسية	0.82	2.0	15.8	787	2,987,959	5,281,970	-9.6	2.2	-1.3	753.71	425
الخدمات الاستهلاكية	3.14	1.4	13.9	7,451	25,856,478	39,351,003	-7.3	1.7	0.4	2,208.47	1,622
السلع الاستهلاكية	0.72	1.9	20.5	400	2,366,742	3,318,066	-9.4	0.2	-1.2	1,231.44	374
الطاقة	0.98	2.0	12.1	2,582	6,350,032	26,453,748	3.9	8.1	3.2	1,802.57	507
الخدمات المالية	10.51	1.2	12.7	21,237	67,745,817	378,324,378	-14.2	1.6	0.6	1,647.91	5,436
الرعاية الصحية	0.51	1.9	25.4	26	2,235,920	4,023	-6.3	-1.1	-4.8	553.55	265
صناعية	4.59	1.2	14.0	14,013	39,261,029	193,952,794	-7.3	-2.2	-1.9	702.19	2,374
التأمين	1.53	1.1	11.0	968	776,589	5,856,372	-3.1	0.7	0.5	1,886.64	794
العقار	7.60	0.9	14.9	14,609	31,774,075	148,642,696	-10.1	1.2	1.4	1,823.88	3,931
التكنولوجيا	0.02	1.0	NM	113	68,282.74	638,289	-17.6	-1.8	-2.7	785.70	11
الاتصالات	7.81	2.4	10.4	4,574	16,408,467	25,394,809	7.7	1.1	3.2	1,319.43	4,039
متافع	0.30	1.2	10.4	701	805,236	5,799,957	-4.7	4.4	0.7	373.68	156

ملخص السوق:

- انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الأول 2% و 1%، بينما ارتفعت في الرئيسي 15% و 14% على التوالي.
- تحسن في المؤشرين مع تفوق الشراء على البيع.
- التحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8468، ومستوى الدعم عند 8394 و 8367، والمقاومة عند 8516. أغلق مؤشر السوق الأول عند 9068، ومستويات الدعم عند 9011 و 8967 و 8967، والمقاومة عند 9080. أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 7714، ومستويات الدعم عند 7709 و 7649 و 7589، والمقاومة عند 7745.



عطورات مقام مس

maqames -perfume

55205700





تكلفة الحرب ما بين الولايات المتحدة وإيران على الأفراد

رصد الارتفاع في أسعار النفط وتأثيره على أسعار وقود السيارات - البنزين

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال

الصين

تقوم الصين باستهلاك ما يقارب من 3.9 مليار جالون شهرياً، بارتفاع في سعر الجالون من فبراير إلى مارس 2026، من 3.9 إلى 5.2 دولار، وبنسبة بلغت 33.3%. ويقوم الشعب في جمهورية الصين بدفع ما يقارب من 5.1 مليار دولار شهرياً بسبب ارتفاع سعر برميل النفط، بواقع 5.3% من إجمالي التكلفة الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من العلاقة الدبلوماسية التي تتمتع بها الصين مع إحدى أقطاب الصراع الحالي، إلا أنها تأثرت بشكل واضح، إلا أن نظامها السياسي الاشتراكي، يسيطر على الوضع العام في الجمهورية.

اليابان

كما يستهلك الشعب الياباني حوالي 1.0 مليار جالون من وقود السيارات - البنزين - شهرياً. وقد ارتفع سعر الجالون من 3.8 إلى 4.3 دولار لكل جالون، وذلك بواقع 13.2%. وبذلك يقوم الشعب في اليابان بدفع ما يقارب من 0.5 مليار دولار شهرياً، وبنسبة بلغت 0.5% من إجمالي التكلفة الاقتصادية العالمية.

وختاماً، قالت شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال، بأن ذلك كان جزء من التأثيرات المباشرة لارتفاع أسعار النفط على قطاع وقود السيارات العالمي، والذي لامس فيه جيوب الشعوب. إذ أن 19% من تكلفة ارتفاع برميل النفط تسحب من ميزانية المواطنين في الولايات المتحدة، الصين، ودول الاتحاد الأوروبي، في حين أن النسبة المتبقية موزعة على قطاعات أعمال أخرى. إذ أن ذلك لا يعني عدم تأثر قطاعات أعمال أخرى، من جراء تلك الزيادة في الأسعار، مثل قطاع المواد الغذائية، التأمين، النقل، وغيرها. وكلما استمرت وتيرة الأزمة القائمة، كلما كان صدها وموجاتها حاضرة على الاقتصاد بشكل كبير. ومن جانب آخر، وكما تم ذكره في تقرير سابق، بأن التكلفة الإضافية اليومية للحرب على العدو الإيراني الغاشم كانت مليار دولار يومياً، وأنها أصبحت 35.0 مليار دولار لغاية تاريخه، وذلك من غير المطالبات الدولية الأخرى، والتي تكلف المواطن 4,000 دولار!



Nayef A. Bastaki

EXCPR™ Founder & MD

Consultancy and Business Management Co

The cost of war on individuals © 422.4.2026

+965 600-EXCPR (600-39277)

info@excpr.com



ارتفع سعر الجالون من 6.8 إلى 7.5 دولار، خلال فترة الحرب، بواقع 10.3%. وبذلك كله، فإن الشعب البريطاني يتكبد مصروفات إضافية بلغت 252 مليون دولار شهرياً، وبنسبة بلغت 0.3% من إجمالي تأثير الأزمة الاقتصادية فقط. والجدير بالذكر، بأن قطاع وقود السيارات في قارة أوروبا يعتمد على الديزل في عمليات نقل الأفراد بشكل أكبر، وبذلك لم يتضح التأثير عليها بشكل كبير.

الاتحاد الأوروبي

وفي أوروبا، كان حجم استهلاك شعوبها لوقود السيارات - البنزين - حوالي 1.8 مليار جالون شهرياً. كما أن سعر الجالون الواحد يعادل 7.2 دولار - في فبراير 2026، والذي ارتفع ليصل إلى 7.8 دولار لكل جالون في مارس 2026، وذلك بارتفاع مقداره 8.3%. ولذلك تقوم شعوب دول الاتحاد الأوروبي بدفع ما يقارب من 1.1 مليار دولار إضافي شهرياً، وبنسبة تمثل 1.1% من نسبة إجمالي الزيادة. ويتضح مما سبق حجم التأثير الذي يدفعه المواطنون في مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، مقارنة بالولايات المتحدة. ولعل ذلك يبرر عدم وجود ضغط شعبي على إنهاء الحرب، بل إن الأجواء تعاطفية أكثر منها.

مع تصاعد وتيرة الاشتباكات بين الولايات المتحدة وإيران، واستمرار قيام العدوان الإيراني الغاشم بالتصعيد تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، في خطوة تكشف حجم المعاناة والانهيار الذي يعيشه هذا النظام الأرعن، فكما يقال بأن الصراخ على قدر الألم، تشير شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال EXCPR CO إلى تأثير ارتفاع النفط على الأفراد في دول العالم، في خطوة نحو فهم شكل الاقتصاد. وفي هذا الجانب تشير الشركة بأن حجم سوق النفط العالمي يقدر بحوالي 6.3 مليار دولار يومياً، أو ما يعادل 189.0 مليار دولار شهرياً، وذلك على اعتبار أن معدل إنتاج النفط عالمياً 86 مليون برميل يومياً، وبسعر 73 دولار للبرميل. ولما ارتفع سعر برميل النفط خلال الأزمة القائمة حالياً - 4 أبريل -2026 إلى 110 دولار، بزيادة مقدارها 37 دولار وبنسبة بلغت 50.7% منذ بداية الأزمة في 28 فبراير 2026، فذلك يعني أن فاتورة ارتفاع النفط - أي الزيادة - كانت حوالي 96 مليار دولار شهرياً، وتلك القيمة أو الزيادة، تتطلب وجود كيان سيتكفل بدفعها والتجاوب معها، وذلك على اعتبار أن الاقتصاد قائم على الندرة، وان سلسلة إمداد الطاقة قد استمرت بلا انقطاع، خصوصاً بعد إغلاق مضيق هرمز، من خلال زيادة الإنتاج من مكامن نفط دولية أخرى، فمن سيتكفل بتلك الزيادة؟

الولايات المتحدة

طالعنا الأخبار الدولية بارتفاع سعر وقود السيارات في الولايات المتحدة بنسبة بلغت 38.0% ولتصل إلى 4.1 دولار للجالون - بعد أن كان يباع بقيمة 3.0 دولار تقريباً. ويعتبر هذا الفرق في الأسعار والذي أصبح 1.1 دولار للجالون لغاية تاريخه، عالياً، إذ يتكفل الشعب الأمريكي ويتحمل حوالي 11 مليار دولار أمريكي شهرياً، وذلك على اعتبار أن معدل استهلاك وقود السيارات في الولايات المتحدة كان 10 مليار جالون شهرياً. وتمثل تلك القيمة التي يدفعها المواطنون والمقيمون في الولايات المتحدة حوالي 10.4% من إجمالي تكلفة الزيادة في أسعار برميل النفط عالمياً. ولذلك تمثل تلك القيمة من الأهمية، كونها تعتبر ورقة ضغط داخل الولايات المتحدة والحزب الديمقراطي على الكونجرس والرئيس نحو تسريع وتيرة إنهاء الحرب، كونها ستثقل من ميزانية وكاهل المواطنين، بل وإنها ستؤثر على قطاعات تجارية أخرى، كون المشتريات ستوجه من ذلك القطاع إلى قطاع المحروقات لتلبية احتياجات الحياة. أو بعبارة أخرى، فإن الدولار الإضافي الذي يدفعه المواطن الأمريكي، سيخصم من قطاع تجاري آخر، وبالتالي ستكون الموجة في نطاق أوسع، ما قد يؤثر كذلك على شكل البطالة والاقتصاد.

المملكة المتحدة

تقوم بريطانيا باستهلاك ما يقارب من 360 مليون جالون شهرياً من وقود السيارات. وقد

مرسوم «ضمان» رقم 50 لسنة 2026: فجر جديد للاستثمار الوطني وتمكن المواطنين

بقلم المحامي - ثامر حسين البادي

في خطوة تعكس حكمة القيادة السياسية وقدرتها على اتخاذ قرارات استثنائية في أوقات حاسمة، جاء المرسوم بقانون رقم 50 لسنة 2026 ليضع حداً لسنوات من الانتظار، ويرسم ملامح عصر جديد من الشراكة الحقيقية بين الدولة والمواطن. هذا المرسوم ليس مجرد نص قانوني، بل هو «رسالة ثقة» تؤكد أن حقوق المواطنين خط أحمر لا يقبل التأجيل.



من تأمين مستقبل أبنائه بضغطة زر واحدة، وفي بيئة استثمارية آمنة وموثوقة.

5. كويت المستقبل: استدامة وإنجاز

إن تزامن اكتتاب «ضمان» مع مشاريع حيوية أخرى مثل «أم الهيمان» يؤكد أن عجلة التنمية قد انطلقت ولن تتوقف. نحن اليوم أمام نموذج فريد يدمج بين تطوير الخدمات العامة (الصحة والبيئة) وبين تنمية المدخرات الوطنية، مما يساهم في خلق اقتصاد مرن وقوي قادر على مواجهة تحديات المستقبل برؤية ثابتة وقيادة حكيمة.

خاتمة المقال:

إننا اليوم لا نكتتب في أسهم فحسب، بل نكتتب في مستقبل «الكويت الجديدة». شكرًا للقيادة التي آمنت بقدرة المواطن، وشكرًا للمؤسسات التي عملت بصمت لتنفيذ هذا الاستحقاق الوطني. إن «ضمان» اليوم هي عنوان للأمان الصحي والمالي لكل بيت كويتي.

للأجيال القادمة رافداً مالياً يعزز من أمانهم الاقتصادي.

3. فلسفة العدالة: نظام الشرائح المتوازن

يبرز الذكاء الإداري في صياغة آلية الاكتتاب المتوقعة، والتي توازن بين «الحق المكتسب» و«الطموح الاستثماري». فمن خلال وضع حد أدنى مضمون لجميع المواطنين، تضمن الدولة عدم إقصاء أي فرد، بينما تفتح «شرائح الاستثمار العليا» الباب أمام الراغبين في تعظيم حصصهم، مما يضمن تغطية كاملة لرأس المال ويخلق سوقاً ثانوياً قوياً عند الإدراج في بورصة الكويت.

4. التكنولوجيا في خدمة التنمية

إن الاعتماد على البنية التكنولوجية المتطورة، ممثلة في تطبيق «سهل» وتطبيق «IPO Kuwait»، يعكس التزام الدولة بالتحول الرقمي الشامل. هذه الأدوات لم تعد مجرد وسيلة للدفع، بل أصبحت جسراً لتعزيز الشفافية وتسهيل الإجراءات على رب الأسرة، ليتمكن

1. الرؤية الحكيمة: عبور جسر التحديات

لطالما واجه مشروع «ضمان» تحديات قانونية وإدارية معقدة، ولكن بفضل التوجيهات السامية والقيادة المستنيرة، تم اجتياز هذه العقبات بمرونة واقتدار. التدخل التشريعي الأخير عبر «الاستثناء الجوهري» بنقل ملكية الأسهم للهيئة العامة للاستثمار، يعكس فكراً قيادياً يقدم مصلحة الوطن والمواطن على أي اعتبارات أخرى، محولاً المشروع من ملف عالق إلى واقع ملموس.

2. تمكين المواطن: من «مستفيد» إلى «شريك»

تتجلى أبهى صور التنمية في تحويل المواطن من مجرد متلقٍ للخدمة الصحية إلى شريك استراتيجي في ملكية هذه الأصول. إن طرح 115 مليون دينار للاكتتاب العام بالقيمة الاسمية (100 فلس) هو استثمار في مستقبل الأسر الكويتية، وتجسيد لمبدأ توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل ومستدام، يضمن



انتخاب مجلس إدارة جديد لمدة ثلاث سنوات قادمة

قالمرور القابضة تعلن موافقة الجمعية العمومية العادية على توزيع أرباح نقدية بقيمة 53 مليون دولار

رئيساً لمجلس إدارة الشركة، وعادل معتز الألفي نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة، وجون روك عضواً منتدباً للشركة.

وأكدت إدارة الشركة أن هذه القرارات تعكس قوة الأسس التشغيلية والمالية لقالمرور القابضة، والمدعومة بمرونة محفظتها الاستثمارية وانضباطها في تخصيص رأس المال وثقتها في قطاعاتها الاستثمارية الأساسية. كما أشارت الإدارة إلى قدرة الشركة المستمرة على تحقيق التوازن بين تقديم عوائد مستقرة للمساهمين واغتنام فرص النمو الاستراتيجية طويلة الأجل، من خلال نهج استثماري منضبط يركز على بناء كيانات قوية وتحقيق قيمة مستدامة.

و تُعد قالمرور القابضة منصة استثمارية رائدة، تستند إلى إرث ممتد منذ عام 1997، حيث تمتد محفظتها الاستثمارية المتنوعة عبر خمسة قطاعات استراتيجية في عدة أسواق، تشمل الكيماويات، ومواد البناء، والطاقة والمرافق المرتبطة بها، والنفط والغاز، والخدمات المالية غير المصرفية. وتواصل قالمرور تحقيق نمو قابل للتوسع من خلال استثمارات منضبطة، بما يساهم في تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل. كما يتم تداول أسهم الشركة بشكل مزدوج في البورصة المصرية تحت رمزي VLMR.CA و VLMRA.CA، وفي بورصة الكويت تحت رمز VALMORE.KW.



لؤي جاسم الخرافي

- أمين أحمد أباطة .
- ندى محمد مسعود .
- المهندس / أسامة محمد كمال .
- أحمد محمد صبحي .

وقد قرر مجلس إدارة الشركة المنعقد عقب إنتهاء الجمعية العمومية العادية ترقية لؤي جاسم الخرافي

أقرت الجمعية العمومية العادية لشركة قالمرور القابضة المنعقدة بتاريخ 2 إبريل 2026 القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2025، والتي عكست أداءً مالياً وتشغيلياً قوياً، حيث سجلت الشركة صافي أرباح بلغ نحو 161 مليون دولار أمريكي، مدعوماً بالنمو التشغيلي وتحسين إدارة المحفظة الاستثمارية.

كما وافقت الجمعية على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بقيمة تقارب 53 مليون دولار أمريكي، بواقع 0.045 دولار للسهم (4.5 سنت أمريكي). ويأتي هذا التوزيع ليصل بإجمالي الأرباح الموزعة منذ تأسيس الشركة إلى ما يقارب مليار دولار أمريكي، في تأكيد واضح على التزام الشركة المستمر بتحقيق عوائد للمساهمين.

وقررت الجمعية العمومية انتخاب مجلس إدارة جديد لمدة ثلاث سنوات، على النحو التالي:

- لؤي جاسم الخرافي .
- عادل معتز الألفي .
- جون روك .
- هبة ناصر الخرافي .
- طلال جاسم الخرافي .
- أحمد معتز الألفي .
- الشيخ / مبارك عبد الله الصباح .
- حسام السيد حسين .
- هشام سعد مكاوي .

عطائورات

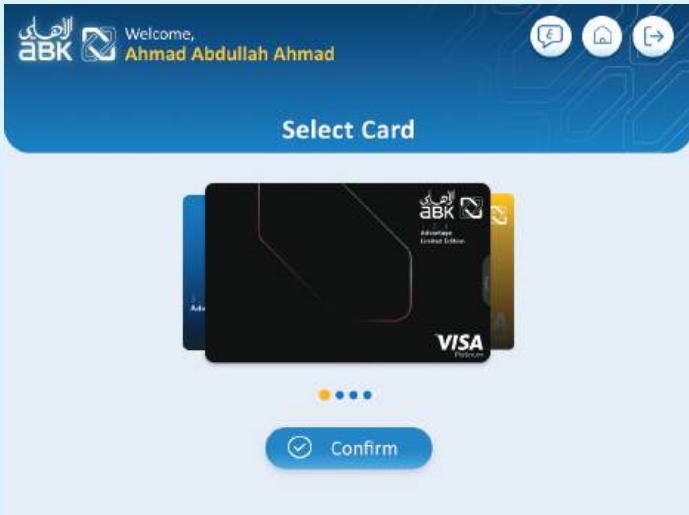
مقاميس
maqames -perfume

55205700



يوصل تحقيق النجاح ونيل الجوائز العالمية وابتكار المزيد من الحلول الرقمية

البنك الأهلي الكويتي... خدمات رقمية بأرقام قياسية



تخصيص التجربة

تم تخصيص تجارب الخدمة الذاتية من خلال تقسيم العملاء، مع واجهات مخصصة مثل «الوضع الداكن أو الفاتح» لكل شريحة مع طابع يميز تجربة عملاء البنك الأهلي الكويتي بطريقة فريدة من نوعها عبر 3 شرائح: عملاء «ABK Wealth Management»، وعملاء «Elite»، وجميع العملاء. ليتم تقديم تجربة مميزة ذات طابع وأسلوب خاص يعكس القيمة المضافة وعمق الخدمة ومستويات التفاعل مع كل عميل.

ودعم البنك نموذج الرقمية من خلال تقديم خطة عمل رائدة عبر استحداث فريق (Digital Champions) عبر شبكة الفروع، بحيث يعمل الفريق كمستشارين لدعم خطة التحول الرقمي لمساعدة العملاء وزيادة الوعي التكنولوجي للعملاء في الخدمات الرقمية والرد على جميع الاستفسارات وتوفير الأمان في استخدام الحلول الذكية.

وقام البنك بطرح وتشغيل الفرع الرقمي المتنقل (Digi-tal Islands) كامتداد لمنظومة الخدمة الذاتية، والذي يلبي رغبة العملاء بالتواجد في المواقع الحيوية لإتمام المعاملات بشكل ذاتي أو بمساعدة موظف. وبهذا يحافظ البنك الأهلي الكويتي على مرونة الانتشار والوصول للعملاء لتقديم الدعم والخدمات المالية الشاملة في أهم ومختلف المواقع.

خدمات الشركات والكفاءة التشغيلية

استمر البنك على صعيد الخدمات المصرفية للشركات، بتوسيع القدرات الرقمية من خلال أجهزة الإيداع النقدي بشكل فوري مع الربط المباشر بحسابات الشركات لتساعد في معالجة المعاملات النقدية آلياً مما يعكس جهود البنك تجاه الاستدامة الرقمية. وشمل ذلك أيضاً تسجيل الشركات الصغيرة والمتوسطة رقمياً، وإطلاق خدمات دفع جديدة مثل «Al Tajer Pay» عبر تطبيق «الأهلي موبايل».

وتحسنت الكفاءة التشغيلية بشكل ملحوظ من خلال أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) لأكثر من 23 عملية من خلال معالجة المعاملات آلياً (Straight-Through Processing) مما يعكس متانة البنك في المسيرة الرقمية بحيث نفذت هذه التقنيات أكثر من 120,000 معاملة آلياً بدون موظف، مما أدى إلى سرعة ودقة الإنجاز، وتعزيز الأداء وتمكين الموظفين في التركيز على المهام ذات القيمة العالية.

في سياق متصل، أحرز البنك تقدماً في أجنحة تكنولوجيا المستقبل (FinTech) حيث قام بدمج الذكاء الاصطناعي بمرحلة «إثبات المفهوم» (PoC) الهيكلية، مع التركيز على الإنتاجية ودعم القرار في المؤسسة. وشملت المبادرات الرئيسية تطوير نموذج للتنبؤ بترك العملاء للبنك (Customer Churn)، مما يتيح تحديد المخاطر في وقت مبكر واتخاذ إجراءات استباقية للاحتفاظ بهم. كما تم تأسيس قدرات سحابية أساسية من خلال شراكات إستراتيجية، مع إعطاء أولوية تسهيل الخدمة وأمن المعلومات.

وانعكست نتائج تجربة العملاء على هذه الاستثمارات بتحقيق تطبيق البنك الأهلي الكويتي كأعلى تصنيف له على الإطلاق في المتاجر الرقمية بنسبة 4.7 خلال عام 2025، في وقت وصل متوسط رضا العملاء إلى نحو 90% بنهاية العام. واختتم الدويسان تصريحه «يظل البنك الأهلي الكويتي أحد أهم البنوك الرائدة في مسيرة التحول الرقمي ويمكن العملاء بالتفاعل بشكل أكبر ومستمر مع الحلول الذكية وتحقيق تجارب مصرفية شاملة وأمنة للعملاء بطريقة مبتكرة تتماشى مع احتياجاتهم اليومية لتواكب التطورات في الصناعة المصرفية باستمرار».



أحمد الدويسان:

- سجلنا أكثر من 60 مليون معاملة رقمية وقدمنا أكثر من 200 ميزة عبر تطبيقنا
- مستمرون برحلة التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية في البنك الأهلي

مجموعة واسعة من الحلول خلال التطوير المستمر، حيث شملت تشكيلة متنوعة من الخدمات المميزة كالإصدار الفوري للبطاقات الافتراضية، والتحكم في البطاقات المصرفية، ومزايا الخدمات المصرفية للعائلة، وتحويلات «ABK Wealth Management»، وفتح الحسابات والبطاقات والقروض بسهولة، وإضافة المستفيدين بسهولة مثل رمز الاستجابة السريعة (QR code) أو رقم الهاتف النقال، وخدمات الأعياد مثل «عديّة ومض» لتؤكد أهمية الابتكار في مواكبة التطور وتسهيل المعاملات المصرفية للعملاء.

ونجح البنك في تحويل أجهزة السحب والإيداع النقدي إلى أجهزة رقمية شاملة بحيث تحقق رغبة العملاء بتمرير المعاملات المصرفية ذاتياً دون حاجة الانتظار، لتدعم مجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك دفع مستحقات البطاقات الائتمانية، والتحويلات المحلية والدولية، ودفع الفواتير، وتعبئة رصيد الهواتف مسبقاً الدفع، والإيداع الفوري للشيكات، والسحب النقدي بدون بطاقة، وإدارة الرقم السري، والمعاملات القائمة على تقنية التواصل قريب المدى (NFC).



يوصل البنك الأهلي الكويتي التركيز على خطة التحول الرقمي، الهادفة إلى تقديم المزيد من الحلول والمنتجات والخدمات المصرفية الرقمية التي تواكب التطورات في الصناعة المصرفية من جهة، وتسهم بتعزيز مكانته في القطاع المصرفي، وزيادة ثقة العملاء الحاليين، وجذب المزيد منهم للاستفادة من المزايا التي يوفرها لهم.

ويشكل إطلاق تطبيق البنك على الأجهزة الذكية بحلة جديدة كلياً المثال الأحدث على التزامه الدائم بوضع أحدث التقنيات المصرفية بين يدي عملائه، وتوفير الوقت والجهد عليهم، من خلال إتاحة الفرصة أمامهم لتنفيذ معاملاتهم على مدار الساعة بسهولة وفق أعلى معايير الأمان.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي الكويتي- الكويت بالوكالة أحمد الدويسان «حققنا العديد من النجاحات على الصعيد الرقمي ونجحنا بتسجيل نمو في العديد من المؤشرات، مما ساهم في تعزيز تجربة العملاء وأسهم بنيلنا العديد من الجوائز العالمية من المؤسسات المتخصصة بتقييم الأداء، ومن بينها 6 جوائز من مجلتي غلوبل فاينانس وميد، في شهادة على القدرات العالية التي يتمتع بها فريق عملنا ومستوى الابتكار العالي الذي نشهده على صعيد الحلول الرقمية التي نطرحها في السوق».

وأوضح الدويسان أن البنك يواصل رحلة التحول الرقمي في مختلف إداراته، وهو ما يظهر من خلال طرح العديد من الحلول الحديثة بالتعاون مع الشركاء في القطاع التكنولوجي، منوهاً إلى تطوير أجهزة السحب والإيداع الآلي ليصبح الأحدث في القطاع المصرفي مع توفير حلول تسهم في زيادة مستوى الإنتاجية وتسريع إنجاز المعاملات بشكل ذاتي، كاشفاً أن الفترة المقبلة ستشهد تقدماً ملحوظاً وتمكين القنوات الرقمية لتصبح الأسلوب الأمثل بتقديم تجربة مصرفية مميزة لجميع العملاء.

نمو مستدام

نفذ البنك خلال الأشهر الأخيرة أكثر من 60 مليون معاملة رقمية عبر منظومته الرقمية المتكاملة، واستمر بتطوير مزايا نقاط البيع (POS) والمحافظ الرقمية (Digital Wallets) والقنوات الرقمية لتشمل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، وأجهزة السحب والإيداع النقدي، والاستجابة الصوتية التفاعلية (IVR)، لتصبح ركائز العمليات المصرفية اليومية في البنك.

ويأتي ذلك في وقت ارتفع عدد المستخدمين لتطبيق «الأهلي موبايل» وخدماته الرقمية بنسبة 40% على أساس سنوي، بينما نما عدد المستخدمين النشطين بنسبة فاقت 30%، مما يشير إلى تفاعل إيجابي من قبل العملاء.

200 ميزة رقمية وصمم تطبيق «الأهلي موبايل» للهواتف الذكية ليكون أسرع وأشمل ليعزز رؤية البنك في التوسع، مما أتاح تعزيز التخصيص ودعم الزيادة الكبيرة في سرعة تقديم الخدمات. وتم تقديم أكثر من 200 ميزة رقمية دعمتها أكثر من 20 نسخة تحديث، وقد وصل تقييم التطبيق إلى أعلى مستوياته عند الدرجة 4.7 مما يظهر رضا العملاء عن الخدمة المقدمة من خلاله خلال السنة الماضية لتضاعف تحديثات تطبيق «الأهلي موبايل» بمتوسط أسبوعين لكل إصدار لتشكّل علامة فارقة في تطوير آلية عمل الفريق من أجل تحقيق تطلعات البنك،

4 ركائز أساسية

استند التطوير الرقمي إلى أربع ركائز أساسية هي السهولة والشمول، والتخصيص، والضوابط. واستفاد العملاء من

بوبيان كابيتال تطلق «متجر الاستثمار» ضمن منصة التداول لتعزيز خيارات الأدوات الاستثمارية العالمية



محمد البابطين:

- حلول استثمارية متنوعة ضمن تجربة رقمية مبسطة تجمع أبرز الفرص في مكان واحد

استثماراتهم واتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكفاءة وثقة.

إخلاء مسؤولية:

تم إعداد هذا المحتوى لأغراض ترويجية. ينطوي الاستثمار على مخاطر، ويجب ألا يؤخذ الأداء السابق كمؤشر للأداء المستقبلي أو ضمان له. وتتعهد شركة بوبيان كابيتال للاستثمار بأنه لم يتم إغفال ذكر أية معلومات ضرورية عن الاستثمارات والخدمات محل هذا الإعلان. وفي جميع الأحوال، يجب على أي مستثمر محتمل أن يقوم بشكل دائم وبعبارة تامة بمراجعة الوثائق التي تحكم عمل المنتج المتاحة على الموقع الرسمي لشركة بوبيان كابيتال www.boubyancapital.com، والتي تحتوي على المعلومات المتعلقة باستراتيجية الاستثمار والعمليات والقواعد المطبقة بشأن الضرائب والرسوم والنفقات ومخاطر الاستثمار. قد لا تكون هذه الاستثمارات ملائمة لجميع الأشخاص الذين يتلقون هذا الإعلان وإذا كانت لديهم أي شكوك، فعليهم استشارة مستشاريهم.



بدرية الحميضي:

- منصة رقمية متكاملة تمنح المستثمر تنوعاً أكبر وخيارات استثمارية جاهزة بإدارة خبراء عالميين

وأضاف أن هذه المزايا تمنح المستثمرين فرصة تنويع محافظهم الاستثمارية والاستفادة من منتجات جاهزة، وتوفير حلول استثمارية متنوعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ضمن مجموعة المنتجات المتاحة، والمداورة باحترافية، دون الحاجة إلى إدارة تفصيلية لكل أصل استثماري على حدة.

واختتم البابطين تصريحه قائلاً «سنواصل في بوبيان كابيتال تطوير منصاتنا الرقمية وإضافة المزيد من الحلول الاستثمارية التي تمنح عملائنا مرونة أكبر في إدارة استثماراتهم، وتتيح لهم الوصول إلى فرص استثمارية متنوعة في الأسواق العالمية، ضمن تجربة رقمية متكاملة تجمع بين الابتكار والكفاءة.»

وتوفر منصة بوبيان للتداول بيئة تداول رقمية متكاملة تتيح للمستثمرين الوصول إلى مجموعة واسعة من الأدوات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال واجهة استخدام سهلة وأدوات تحليل متطورة تساعدهم على متابعة

أعلنت شركة بوبيان كابيتال، شركة الاستثمار الرائدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وإحدى الشركات التابعة لبنك بوبيان، عن إطلاق خدمة جديدة ضمن تطبيق بوبيان كابيتال للتداول تحت مسمى «متجر الاستثمار - Investment Store»، وهي منصة رقمية متكاملة تتيح للعملاء الوصول إلى مجموعة واسعة من الأدوات الاستثمارية العالمية في مكان واحد، بطريقة مبسطة ومنظمة.

وتتيح الخدمة الجديدة للعملاء تصفح مجموعة متنوعة من المنتجات الاستثمارية الجاهزة، التي تم تصميمها وإدارتها من قبل مؤسسات مالية ومدراء صناديق ذوي خبرة عالمية، بما يمنح المستثمرين فرصة الاستفادة من خبرات استثمارية متقدمة ضمن بيئة رقمية متكاملة تسهل عملية الاختيار واتخاذ القرار الاستثماري.

وقالت الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال، بدرية الحميضي «يمثل إطلاق متجر الاستثمار خطوة جديدة ضمن مسار تطوير الخدمات الرقمية التي نقدمها لعملائنا، حيث يتيح لهم الوصول إلى مجموعة واسعة من الأدوات والمنتجات الاستثمارية العالمية في مكان واحد، وبطريقة منظمة تساعدهم على اختيار الحلول الاستثمارية التي تتناسب مع أهدافهم المالية ومستوى المخاطر الذي يرغبون به.»

وأضافت أن هذه الخدمة تأتي في إطار حرص بوبيان كابيتال على توفير حلول استثمارية متطورة تجمع بين سهولة الوصول إلى الفرص الاستثمارية العالمية، والاستفادة من خبرات مؤسسات مالية ومدراء صناديق متخصصين في إدارة الأصول عبر مختلف الأسواق والقطاعات.

** بيئة استثمارية متكاملة

وأوضحت أن متجر الاستثمار يوفر للمستثمرين إمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأدوات الاستثمارية التي تشمل صناديق الاستثمار المشتركة (Mutual Funds) التي تستثمر في أسواق وأصول متنوعة، إلى جانب الصناديق المتداولة (ETFs) التي تمنح المستثمر تنوعاً فورياً وسهولة عالية وتكاليف تشغيل منخفضة نسبياً، إضافة إلى الصكوك الاستثمارية التي توفر خيارات استثمارية متوافقة مع الضوابط الشرعية.

وأشارت الحميضي إلى أن هذه المنتجات تتيح للمستثمرين فرصاً متنوعة لتنويع محافظهم الاستثمارية، والاستفادة من استراتيجيات استثمارية مختلفة يديرها خبراء عالميون، بما يعزز قدرتهم على تحقيق أهدافهم المالية على المدى المتوسط والطويل.

** سهولة الاختيار وتنويع الفرص

من جانبه، أكد مدير إدارة العمليات في الشركة، محمد البابطين أن متجر الاستثمار يوفر تجربة رقمية مبسطة تمكن العملاء من استكشاف المنتجات الاستثمارية المختلفة ضمن منصة واحدة، والمقارنة بين الخيارات المتاحة وفق الأداء والمخاطر والاستراتيجية الاستثمارية، إلى جانب إمكانية الاستثمار المباشر في المنتجات المختارة من خلال خطوات رقمية سهلة وسريعة.

عمومية «بورصة الكويت» تعتمد نتائج عام 2025 وتقر توزيع أرباح نقدية تتجاوز 25.5 مليون دينار



بدر الخرافي



محمد العصيمي

محققاً نمواً بنسبة 13.28% مقارنة بعام 2024، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 17.35% إلى 79.27 مليون دينار كويتي. ذلك وارتفعت ربحية السهم بنسبة 55.01% إلى 140.36 فلساً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بما يؤكد استدامة العائد وتحسّن جودة الأرباح.

وأضاف الخرافي: «واصلت بورصة الكويت دورها كمحرك رئيسي لتطوير السوق، من خلال مبادرات نوعيّة عززت السيولة، ووسّعت قاعدة المستثمرين، وسهّلت دخول رؤوس الأموال الأجنبية، بما ينسجم مع «رؤية الكويت 2035» وخطة الدولة التنموية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد ومضاعفة حجمه خلال العقد المقبل.»

شهد عام 2025 محطة نوعية في مسيرة تطوير السوق، مع تدشين الجزء الثاني من المرحلة الثالثة لبرنامج تطوير السوق (MD 3.2)، في خطوة استراتيجية مفصلية أسهمت في الارتقاء بكفاءة السوق وتعميق سيولته وتعزيز تنافسيته.

شملت هذه المرحلة حزمة متكاملة من مبادرات تطوير البنية التشغيلية والتنظيمية وتوسيع نطاق المنتجات الاستثمارية في سوق المال الكويتي، أبرزها إطلاق منظومة الوسيط المركزي (CCP)، بما يسهم في الحد من المخاطر وتعزيز كفاءة عمليات التقاص والتسوية وفق أفضل المعايير الدولية.

كما تضمنت المرحلة إتمام التسوية النقدية عبر بنوك التسوية ومن خلال نظام بنك الكويت المركزي «كاسب»، إلى جانب ترقية نموذج عمل شركات الوساطة إلى «وسيط مؤهل»، في خطوة تمثل نقلة نوعية في هيكله السوق. وشمل ذلك أيضاً إنشاء أرقام حسابات فرعية ضمن الحسابات المجمعّة، بما يعزز مستويات الشفافية ويرتقي بدقة المتابعة والإشراف.

ذلك وتم استكمال تهيئة البنية التقنية وإجراء الاختبارات الفنية اللازمة بالتعاون مع الجهات المعنية، تمهيداً لإدراج وتداول أدوات مالية جديدة، بما في ذلك صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) وأدوات الدخل الثابت كالسندات والصكوك، بما يسهم في تعزيز تنوع المنتجات الاستثمارية وترسيخ عمق السوق.

وقد تجسد هذا الإنجاز ثمرة لتكامل الجهود وتنسيق

كما ثمن الخرافي الجهود الاستثنائية التي يبذلها أفراد الصفوف الأمامية من حماة الوطن خلال هذه المرحلة العصيبة، معرباً عن خالص تعازيه وصادق مواساته لأسر الشهداء.

وأستعرض الخرافي أداء بورصة الكويت خلال عام 2025، مؤكداً أن البورصة حققت العديد من الإنجازات خلال العام، وذلك على الرغم من ما شهدته البيئة الاقتصادية العالمية من تحديات وتوترات تجارية واضطرابات جيوسياسية.

وقال: «شكل عام 2025 محطة متقدمة في مسيرة النضج المؤسسي لبورصة الكويت، حيث واصلت الشركة تنفيذ استراتيجية متكاملة توازن بين تحقيق النمو المستدام وتعزيز الانضباط المؤسسي، وتجمع بين تطوير البنية التشغيلية وترسيخ ممارسات الحوكمة، بما يدعم استدامة الأداء ويوفر رؤية واضحة طويلة الأجل. وفي بيئة تتسم بتزايد مستويات عدم اليقين الاقتصادي العالمي، وتطور التحديات الجيوسياسية، أثبتت سوق المال الكويتي مرونته وقدرته على التكيف مع التحديات، مستنداً إلى سياسات اقتصادية إصلاحية داعمة ومنظومة مالية تعمل ضمن أطر تنظيمية وتشغيلية راسخة.»

تواصل بورصة الكويت التكيف بمرونة مع المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية، من خلال تبني نهج استباقي يركز على إدارة المخاطر وتعزيز الجاهزية التشغيلية. وقد ساهم ذلك في الحفاظ على استقرار السوق واستمرارية أدائه، مع المضي قدماً في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية بكفاءة، بما يعكس متانة نموذج البورصة التشغيلي وقدرته على الاستجابة لمختلف التحديات.

وفي كلمته للمساهمين، أشار الخرافي إلى الأداء الاستثنائي الذي حققته بورصة الكويت خلال العام 2025، حيث ارتفع صافي أرباح الشركة بنسبة 55.01% ليلج 28.18 مليون دينار كويتي، وسجلت الإيرادات التشغيلية نمواً بنسبة 38.60% لتصل إلى 50.33 مليون دينار كويتي، فيما بلغ صافي الربح التشغيلي 34.54 مليون دينار كويتي، محققاً نمواً يقارب 54.21% مقارنة بعام 2024.

كما واصلت البورصة تعزيز متانتها المالية، حيث ارتفع إجمالي الموجودات إلى 142.90 مليون دينار كويتي،

عقدت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (ش.م.ك.) عامة جمعيتها العامة العادية للعام 2025 اليوم الأحد الموافق 5 أبريل 2026 برئاسة بدر ناصر الخرافي، رئيس مجلس الإدارة، بنسبة حضور 70.31% من المساهمين.

وخلال الاجتماع، أقرت الجمعية جميع بنود جدول أعمالها، وفي مقدمتها توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 127 فلساً للسهم الواحد، وبقيمة إجمالية قدرها 25,498,520 دينار كويتي (خمسة وعشرون مليوناً وأربعمائة وثمانية وتسعون ألفاً وخمسمائة وعشرون ديناراً كويتياً فقط لا غير)، بحيث تستحق هذه الأرباح للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 20 أبريل 2026 ويتم توزيعها على المساهمين بتاريخ 23 أبريل 2026.

كما أقرت الجمعية تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بالإضافة إلى تقرير الحوكمة ولجنة التدقيق، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك تعيين شيخة عدنان الفليج من مكتب (إرنست ويونج) - العيبان والعصيمي وشركاهم - مراقباً للحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026.

أداء استثنائي رغم المتغيرات واستهل رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت، بدر ناصر الخرافي، كلمته خلال الجمعية العمومية باستعراض المشهد العام، قائلاً: «لا يفوتنا اليوم أن نستشعر الظروف الاستثنائية والتحديات المتسارعة التي تمر بها المنطقة، مؤكداً في هذا المقام اعتزازنا وثقتنا المطلقة بالسياسة الحكيمة والنهج السديد لسمو أمير البلاد الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - وسمو ولي عهده الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح - حفظهم الله ورعاهم - والقيادة السياسية، التي تمثل صمام أمان لاستقرارنا الاقتصادي والوطني في مواجهة المتغيرات. وإننا في بورصة الكويت نستمد من هذه الرؤية إصرارنا على مواصلة المسيرة، سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الكويت قيادة وشعباً ويديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.»

127 فلساً للسهم.. توزيعات نقدية تعكس متانة المركز المالي واستدامة العوائد



بلغت نحو 43.85 مليار دينار كويتي، مسجلاً نمواً بنسبة 24.12%. كما شهد تداول 43.08 مليار سهم بقيمة 14.97 مليار دينار عبر نحو 2.42 مليون صفقة، في حين برز السوق "الرئيسي" كمحرك فعال لأحجام التداول، مع تسجيل تداولات نشطة تجاوزت 73.70 مليار سهم بقيمة تقارب 11.6 مليار دينار من خلال أكثر من 3.61 مليون صفقة. كما بلغت قيمته السوقية 9.34 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 13.21%، في دلالة واضحة على تنامي اهتمام المستثمرين بالشركات المتوسطة وشركات النمو لغرض تنوع محافظهم الاستثمارية.

واختتم الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت تصريحه بتوجيه خالص الشكر والتقدير إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على ثقتهم في الإدارة التنفيذية ودعمهم المتواصل لتحقيق إستراتيجية الشركة، مضيفاً: «أود أن أعرب عن شكري لهيئة أسواق المال، والشركة الكويتية للمقاصة، وداعمي منظومة سوق المال الكويتي على تعاونهم البناء. كما أثنى جهود جميع موظفي بورصة الكويت، الذين أسهموا بإخلاصهم وكفاءتهم في تنفيذ خطط التحول وتحقيق هذه النتائج النوعية.»

ذلك وجدد العصيمي التزام بورصة الكويت بمواصلة تطوير المنتجات، وتعزيز الابتكار، والاستثمار في البنية التقنية والكوادر الوطنية، بما يدعم مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي جاذب لرؤوس الأموال، يسهم في تحقيق تطورات الدولة نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

تجسد النتائج الاستثنائية والأرقام القياسية المحققة في عام 2025 فصلاً جديداً من النجاح في مسيرة بورصة الكويت، لتؤكد من خلاله متانة أسسها الاستراتيجية وقدرتها على تحويل التحديات المتسارعة إلى فرص حقيقية للنمو.

ومع المضي قدماً في خططها لتطوير وتنوع الخدمات والمنتجات وفق أفضل الممارسات العالمية وبما يخدم سوق المال الكويتي، تقف البورصة اليوم على أرض صلبة؛ مرتكزة على بنية تشغيلية متطورة وثقة متنامية من مجتمع المستثمرين، لتواصل دورها المحوري كرافد أساسي للاقتصاد الوطني، ووجهة استثمارية رائدة تدعم طموحات دولة الكويت نحو تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

أرقام قياسية وقفزة نوعية وفي تعليق يسلط الضوء على هذه الإنجازات الاستثنائية، أكد الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت محمد سعود العصيمي، أن مسار التطوير وفق أفضل الممارسات العالمية أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وانعكس بشكل مباشر على أداء سوق المال الكويتي الذي حقق قفزة نوعية خلال عام 2025، مسجلاً أرقاماً قياسية في مختلف مؤشرات النشاط، حيث ارتفعت قيمة التداول بنسبة 79.26% لتصل إلى 26.58 مليار دينار كويتي، فيما بلغ حجم الأسهم المتداولة 117.43 مليار سهم بنمو قدره 71.48%. كما شهد السوق توسعاً في حجم النشاط التداولي، حيث ارتفع عدد الصفقات بنسبة 54.57% متجاوزاً ست ملايين صفقة، وهي أعلى نسبة نمو سنوية تشهدها البورصة منذ تأسيسها.

كما أشار العصيمي إلى جهود البورصة خلال العام في الارتقاء بكفاءة السوق وتعزيز تنافسيته وجاذبيته للمستثمرين، والتي انعكست في تحقيق نمواً شاملاً في المؤشرات الرئيسية، حيث ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية بنسبة 22.05%، فيما سجل مؤشر السوق «الأول» ارتفاعاً بنسبة 21.17%، ومؤشر السوق العام بنسبة 20.99%، في حين صعد مؤشر السوق «الرئيسي» بنسبة 20.20%، لتبلغ جميعها مستويات غير مسبوقة. وحول محركات السيولة، بين الرئيس التنفيذي أن السوق شهد تسارعاً ملحوظاً في حركة رؤوس الأموال مع بلوغ معدل دوران الأسهم 50%، ما يعكس تزايد عمق السوق وتسارع حركة رأس المال، في حين استمر صانع السوق بمساره التصاعدي، وبلغ إجمالي تداولات صناع السوق في 2025 حوالي 5.38 مليار دينار كويتي، أي ما شكل زيادة بنسبة 88.63% مقارنة بالعام الماضي، مما يعكس دورهم المتنامي في نشاط السوق.

كما شهدت قاعدة المستثمرين توسعاً ملحوظاً، مع ارتفاع عدد الحسابات النشطة بنسبة 111.52% ليصل إلى نحو 477 ألف حساب، بالتزامن مع زيادة مساهمة المؤسسات الاستثمارية إلى 63.84% الأمر الذي أسهم في تعزيز استقرار السوق ورفع جودة السيولة. وأضاف العصيمي: «حافظ السوق "الأول" على استحواذه على الحصة الأكبر من القيمة السوقية، والتي

مؤسسي رفيع المستوى بين بورصة الكويت وهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والشركة الكويتية للمقاصة، بما أتاح مواءمة متقدمة بين الأطر التنظيمية والتقنية والتشغيلية، وعزز جاهزية السوق للانتقال إلى مراحل أكثر تطوراً ونضجاً.

وفي ختام كلمته، توجه رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت بالشكر إلى مساهمي شركة بورصة الكويت للأوراق المالية على ثقتهم ودعمهم المتواصل، الذي أسهم في ترسيخ مكانة البورصة كسوق مالي رائد في المنطقة، ودعم دورها في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مسيرة التحول نحو مركز مالي وثقافي واستثماري متقدم.

ذلك وتقدم الخرافي بالشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لما قدموه من إسهامات مؤثرة في توجيه المسار الاستراتيجي للشركة وتطوير سوق المال الكويتي، معرباً عن تقديره لجميع موظفي بورصة الكويت على جهودهم المخلصة ودورهم الحيوي في تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية.

وإصلت بورصة الكويت جهودها لتعميق سوق المال الكويتي وتوسيع قاعدته خلال العام 2025، حيث شهد العام إدراج شركة العملية للطاقة ضمن قطاع الطاقة في السوق «الأول»، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الشركات المدرجة إلى 140 شركة، منها 34 شركة مدرجة في السوق «الأول». ذلك وشملت عملية الإدراج طرماً أولاً وثانويًا لما يقارب 260 مليون سهم، أي ما يعادل نحو 45.9% من رأس مال الشركة.

وفي إطار العمل المشترك مع منظومة سوق المال، أطلقت البورصة سوق "الشركات الناشئة" كمنصة نوعية تدعم ريادة الأعمال وتمكّن المشاريع الواعدة من الوصول إلى قنوات تمويلية أكثر مرونة، ضمن بيئة تنظيمية متوازنة تعزز ثقة المستثمرين وتتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، وذلك انسجاماً مع رؤية استراتيجية تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يقوده القطاع الخاص. كما تم تطوير متطلبات الإدراج في السوق "الرئيسي" بما يسهم في تسهيل انضمام الشركات، لا سيما الشركات العائلية، في خطوة تعزز من تنوع القطاعات وتثري الفرص الاستثمارية المتاحة.

«كفيك للاستثمار»: 9 ملايين دينار تخارجات متوقعة في 2026 تعزز سيولة الشركة

توزيع 4.73% أسهم استيت كابيتال عن 2025

إ كتب حازم مصطفى:



قال رئيس مجلس الإدارة لشركة كفيك للاستثمار وليد محمد الصقر، إن نتائج العام 2025 أظهرت تحسناً ملحوظاً في أداء الشركة وقدرتها على تحقيق أرباح إيجابية، مؤكداً أن «كفيك» نجحت في تعزيز كفاءتها التشغيلية وتحسين جودة أصولها بما يدعم استدامة نموها وقدرتها على اقتناص الفرص.

وقال الصقر في تصريحات صحفية عقب الجمعية أن «كفيك» تتمتع بمركز مالي قوي، ولديها سيولة بقيمة بنحو 14 مليون دينار كويتي على مستوى المجموعة بنهاية عام 2025 مقابل قروض بقيمة 3.7 ملايين دينار، وهو ما يعكس مستوى سيولة مرتفعاً يدعم خطط النمو المستقبلية.

وذكر أن المجموعة حققت خلال عام 2025 صافي ربح قبل خسائر المخصصات والضرائب بلغ نحو 5.7 ملايين دينار، مقارنة بخسائر بلغت نحو 588 ألف دينار كويتي في عام 2024، كما سجلت الشركة الأم صافي ربح بلغ نحو 4 ملايين دينار بواقع 16.3 فلس للسهم، مقارنة بخسائر بلغت 3.3 ملايين دينار وبواقع خسارة 13.6 فلس للسهم في العام السابق.

وكشف الصقر أن المجموعة قامت خلال الأعوام 2023 و 2024 و 2025 بتكوين مخصصات احترازية على بعض الموجودات والاستثمارات بقيمة إجمالية بلغت نحو 16.4 مليون دينار، وذلك بهدف تعزيز متانة المركز المالي والاستعداد لمواجهة أي تقلبات مستقبلية.

وعلى صعيد الجمعية العمومية التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 85.86%، تمت الموافقة على البيانات المالية لعام 2025 وتوصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم عينية من أسهم شركة استيت كابيتال للاستثمار المعروفة سابقاً بأسم شركة ديمة كابيتال للاستثمار بنسبة 4.73% على مساهمي شركة كفيك للاستثمار أي بواقع 4.74 أسهم لكل 100 سهم مملوكة لمساهمي الشركة قد تتغير النسبة في حال الانتهاء من زيادة رأس المال العينية المرتبطة بعملية الاندماج عن طريق الضم بين شركة كفيك للاستثمار (الشركة الدامجة) وشركة رساميل للاستثمار (الشركة المندمجة) بمبلغ 5.34 ملايين دينار، بعد أن تم الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركتين بالاندماج والجهات الرقابية ذات الصلة، إذ ستكون نسبة التوزيعات العينية 3.89% تقريبا بمعدل 3.89 سهم تقريبا لكل 100 سهم مملوكة لمساهمي شركة كفيك للاستثمار بعد عملية الاندماج.

عيسى الحساوي

بدوره قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عيسى على الحساوي أن الشركة نجحت خلال عام 2025 في التخارج من بعض استثماراتها العقارية بقيمة دفترية إجمالية بلغت نحو 4 ملايين دينار، محققة أرباحاً تقارب مليون دينار، حيث تم التخارج من استثمار عقاري في دولة الكويت بقيمة دفترية 2.3 مليون دينار مقابل 3 ملايين دينار محققاً ربحاً بنحو 700 ألف دينار، إضافة إلى التخارج من بعض العقارات الاستثمارية في مملكة البحرين

عيسى الحساوي:

- 8 ملايين دينار حجم تخارجات «كفيك» العام الماضي
- الدمج سيعزز أصول المجموعة بقيمة 7 ملايين دينار
- 1.2 مليون دينار إيرادات متكررة من ضم «رساميل»

وليد الصقر:

- 14 مليون دينار سيولة متوفرة في الشركة هي الأعلى
- القروض 3.7 مليون لا تمثل أي عبء على المركز المالي
- 16.4 مليون مخصصات تراكمية على مدار 3 سنوات تمنحنا قوة

مقابل زيادة في المطلوبات بنحو 600 ألف دينار وحقوق الملكية بنحو 6.4 ملايين دينار، إضافة إلى ارتفاع الإيرادات التشغيلية المتكررة بنحو 1.2 مليون دينار.

وأكد الحساوي بأن «كفيك» تركز ضمن استراتيجيتها المستقبلية على تعزيز الاستثمارات المدرة للدخل وتنويع محفظتها بين قطاعات مالية وعقارية وتشغيلية ذات عوائد مستقرة، إلى جانب دراسة فرص استثمارية تسهم في تحقيق نمو مستدام. ولفت إلى أن الشركة ستواصل العمل على رفع كفاءة الأداء التشغيلي وتعظيم العائد على حقوق المساهمين، مستفيدة من الفرص التي تتيحها عمليات إعادة الهيكلة واستمرارية التخارج الانتقائي من بعض الأصول، بما يعزز مرونة المركز المالي ويدعم تحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل، مع مواصلة تنفيذ الخطط التوسعية وفق رؤية واضحة تستهدف تعزيز مكانتها كمؤسسة استثمارية رائدة على المستويين المحلي والإقليمي.

بقيمة 1.7 مليون دينار تقريباً وببربح بلغ نحو 141 ألف دينار.

وأضاف أن «كفيك» قامت كذلك بالتخارج الجزئي من شركة كفيك للوساطة المالية بنسبة 31% مقابل نحو 3.2 مليون دينار، دون أن تفقد السيطرة عليها، في خطوة تهدف إلى إعادة هيكلة الاستثمارات وتحقيق أرباح من بيع حصة. وأكد الحساوي أن الشركة تدرس التخارج الجزئي أو الكلي من بعض الأصول بقيمة تقارب 9 ملايين دينار خلال الفترة المقبلة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الأداء المالي ويعزز من قدرة الشركة على تحقيق نمو مستدام خلال السنوات القادمة.

وأفاد الحساوي بأن مجلس الإدارة أوصى في 17 ديسمبر 2025 بزيادة رأس المال العيني بقيمة 5.34 ملايين دينار، وذلك في إطار عملية الاندماج بين الشركة الأم وشركة رساميل للاستثمار، معلناً أن الأثر المتوقع من عملية الاندماج هو زيادة أصول المجموعة بنحو 7 ملايين دينار،

الجمعية الاقتصادية: إجراءات البنك المركزي ترسيخ لمتانة النظام المالي

وترى الجمعية الاقتصادية الكويتية أن هذه الخطوة سيكون لها أثر إيجابي على مستوى الثقة العامة في الاقتصاد الكويتي، إذ تبعث برسالة واضحة إلى الأسواق والمستثمرين ومؤسسات الأعمال بأن السياسة النقدية والرقابية في دولة الكويت تتمتع بالمرونة والجاهزية، وأن الجهات المعنية قادرة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات في الوقت المناسب لحماية الاستقرار المالي والاقتصادي. كما أن هذه الرسالة في حد ذاتها تُعد عاملاً مهماً في احتواء المخاوف، وتعزيز الاطمئنان، ورفع مستوى الثقة في قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، تشيد الجمعية الاقتصادية الكويتية بالدور الذي يقوم به بنك الكويت المركزي في متابعة المؤشرات الاقتصادية والمالية، وتؤكد أن هذه الحزمة تمثل نموذجاً مهماً للسياسات الاحترازية المرنة التي لا تنتظر تفاقم الضغوط، بل تسعى إلى احتوائها بصورة مبكرة ومدروسة. كما تؤكد الجمعية أن استمرار هذا النهج الرقابي المتزن من شأنه أن يعزز متانة الاقتصاد الكويتي، ويدعم استقراره، ويرسخ قدرة القطاع المصرفي على القيام بدوره التنموي والتمويلي بكفاءة خلال هذه المرحلة الحساسة.

واختتاماً، فإن الجمعية الاقتصادية الكويتية تُثمن هذه الإجراءات وتعتبرها خطوة مسؤولة ومهمة في توقيتها ومضمونها، لما لها من أثر إيجابي متوقع على الاستقرار المالي، واستمرارية التمويل، ودعم النشاط الاقتصادي، وتعزيز الثقة بسلامة ومتانة القطاع المصرفي الكويتي، وبقدرة دولة الكويت على مواجهة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة بثبات وكفاءة واقتدار.

وتعتبر الجمعية أن هذه الحزمة تحمل آثاراً إيجابية مباشرة ومهمة على القطاع المصرفي والاقتصاد الكويتي، إذ تسهم في تخفيف الضغوط المرتبطة بإدارة السيولة، وتمنح البنوك مجالاً أوسع للاستمرار في التمويل دون الوقوع في تشدد ائتماني غير مبرر، كما تعزز قدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالتزاماتها، والاستمرار في تقديم خدماتها بكفاءة وموثوقية عالية، والمحافظة على استقرار نشاطها التشغيلي والتمويلي.

كما ترى الجمعية أن من أبرز النتائج الإيجابية لهذه الإجراءات دعم استمرارية تدفق الائتمان إلى الشركات والأفراد والقطاعات الإنتاجية، بما يساهم في حماية النشاط الاقتصادي من التباطؤ، ويحد من انتقال آثار التوترات الجيوسياسية إلى الداخل الاقتصادي والمالي. وفي مثل هذه الظروف، فإن المحافظة على انسيابية التمويل تعد عاملاً أساسياً في دعم الأعمال، والحفاظ على الثقة، وطمأننة الأسواق، وتخفيف حالة الحذر التي قد تدفع بعض المؤسسات إلى تقليص التمويل أو تأجيل القرارات الاستثمارية.

وتؤكد الجمعية كذلك أن الحزمة التحفيزية تعكس ثقة واضحة من بنك الكويت المركزي في قوة ومتانة القطاع المصرفي الكويتي، خاصة وأن هذه الإجراءات جاءت استناداً إلى حقيقة مفادها أن البنوك المحلية تتمتع أصلاً بمؤشرات رقابية ومالية قوية، وأن لديها هوامش مريحة فوق المتطلبات التنظيمية. ومن هذا المنطلق، فإن استخدام جزء من هذه الهوامش في هذا التوقيت يعد ممارسة رقابية رشيدة، توازن بين المحافظة على السلامة المصرفية من جهة، ودعم الاقتصاد الوطني واستدامة النشاط التمويلي من جهة أخرى.

تُعرب الجمعية الاقتصادية الكويتية عن بالغ تقديرها للإجراءات التي أعلنتها بنك الكويت المركزي ضمن الحزمة التحفيزية الموجهة إلى البنوك المحلية، وتؤكد أن هذه الخطوة تعكس نهجاً رقابياً استباقياً ومتوازناً في التعامل مع المرحلة الراهنة، في ظل ما تشهده المنطقة من اضطرابات جيوسياسية وتحديات تستوجب الجاهزية، وسرعة الاستجابة، وتعزيز أدوات المرونة والاستقرار.

وترى الجمعية أن أهمية هذه الحزمة لا تكمن فقط في مضمونها الفني والرقابي، بل أيضاً في التوقيت الذي صدرت فيه، إذ جاءت لتؤكد أن بنك الكويت المركزي يتابع الأوضاع الاقتصادية والمالية والمخاطر المحيطة باهتمام ومسؤولية، ويتحرك بأدوات مدروسة تهدف إلى صون الاستقرار المصرفي والنقدي، وضمان استمرار قدرة البنوك الكويتية على أداء دورها الحيوي في تمويل الاقتصاد الوطني وخدمة مختلف القطاعات الاقتصادية.

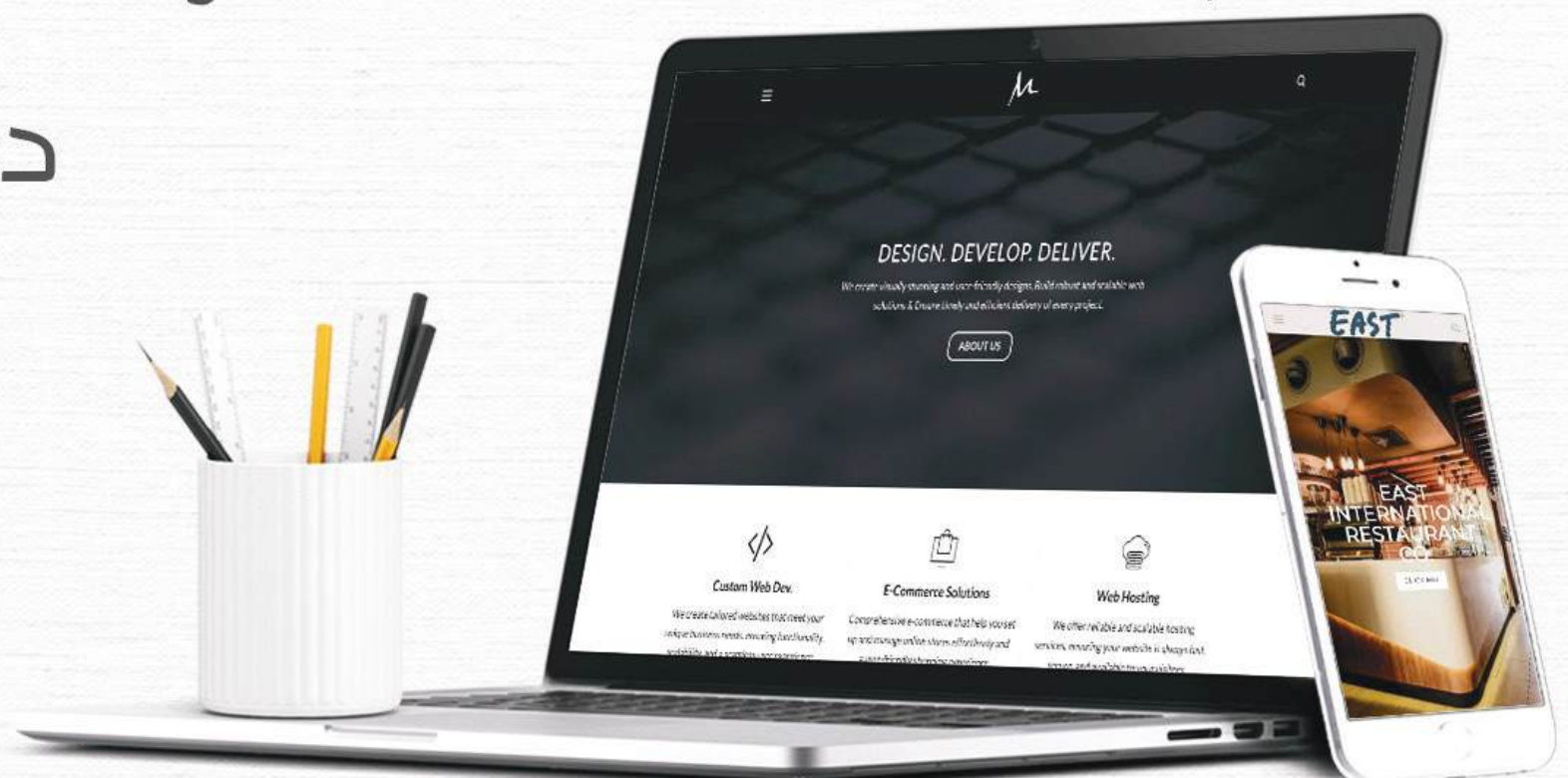
وقد تضمنت هذه الإجراءات خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة LCR من 100% إلى 80%، وخفض معيار صافي التمويل المستقر NSFR من 100% إلى 80%، وخفض نسبة السيولة الرقابية RLR من 18% إلى 15%، إلى جانب رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل من 90% إلى 100%، فضلاً عن الإفراج عن 1% من المصدرة الرأسمالية التحوطية، بما يخفف متطلبات قاعدة رأس المال الشاملة من 13% إلى 12% وتؤكد الجمعية أن هذه الأرقام تعكس بوضوح أن القرار ليس موجهاً لمعالجة ضعف في القطاع المصرفي، بل لتوفير مساحة احترازية إضافية تسمح للبنوك بالتحرك بكفاءة ومرونة أكبر في ظل الظروف الراهنة.

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني

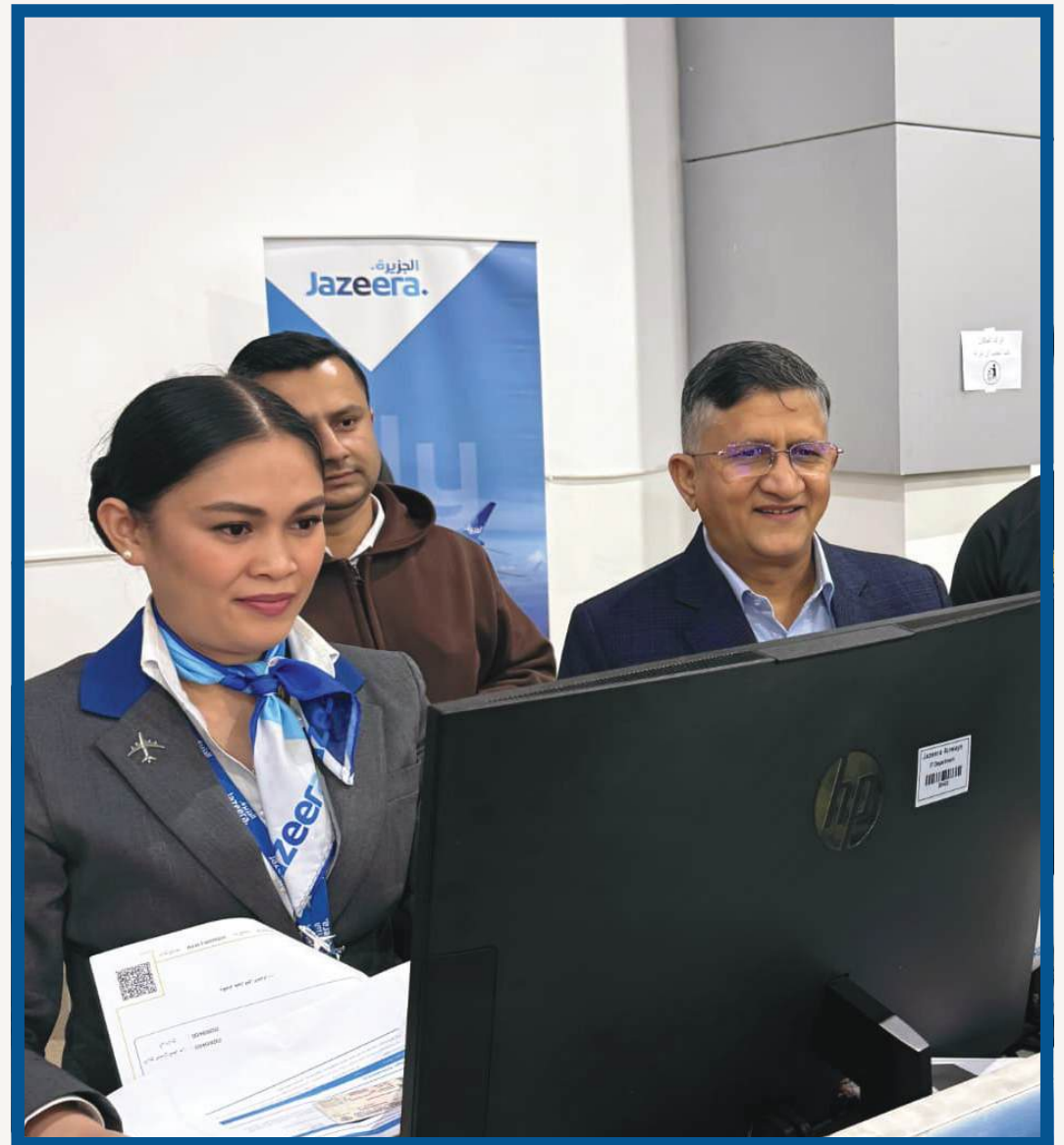


SINCE 2015

www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

طيران الجزيرة تعيد ربط الكويت مع نيبال بأول رحلة إلى كاتماندو بعد إغلاق مطار الكويت



بعد إغلاق المطار. وعلى الرغم من الظروف التي تشهدها منطقتنا حالياً، يبقى تركيزنا في طيران الجزيرة واضحاً ومواصلة نقل المسافرين بشكل آمن وموثوق ودعم المجتمعات التي تعتمد على هذه الروابط. نحن فخورون بإعادة ربط الكويت بكاتماندو ونتطلع كذلك إلى تمكين المسافرين من نيبال للوصول إلى وجهتهم كذلك.“

تواصل طيران الجزيرة العمل بشكل وثيق مع الجهات المعنية والشركاء في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية لزيادة السعة التشغيلية وإعادة تشغيل الخطوط الحيوية، بما يضمن استمرارية الربط دون انقطاع للمسافرين والشحن.

ويمكن للمسافرين حجز رحلاتهم عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة jazeeraairways.com أو من خلال تطبيق الجزيرة.

من أكبر الجاليات المقيمة في الكويت. كما يدعم هذا الخط المسافرين الراغبين في لمّ شملهم مع عائلاتهم أو العودة إلى وطنهم أو استئناف أعمالهم، إلى جانب تسهيل حركة الشحنات الأساسية.

ومنذ إطلاق عملياتها عبر نموذج المطارين، أعادت طيران الجزيرة بناء شبكتها تدريجياً لتخدم حالياً 36 مدينة في 10 دول وذلك بأكثر من 1,500 رحلة وبما يزيد عن 450,000 مقعد حتى 15 مايو. ويأتي إطلاق خط رحلات إلى كاتماندو تعريزاً لهذا الممر المتنامي وتأكيذاً على دور الشركة في الحفاظ على الربط الحيوي بين الكويت والعالم.

وقال براثان باسوبااثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة:

”إن تشغيل أول رحلة إلى كاتماندو محطة مهمة في استعادة الربط بين الكويت ونيبال

أعلنت طيران الجزيرة، وهي شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، عن نجاح تشغيل أولى رحلاتها إلى كاتماندو في نيبال في خطوة تمثل استعادة الربط الجوي المباشر بين الكويت ونيبال منذ إغلاق مطار الكويت الدولي.

وقد تم تشغيل هذه الرحلة عبر مطار الملك فهد الدولي في الدمام، أحد مراكز عمليات الشركة ضمن نموذجها الحالي الذي يعتمد على التشغيل من مطارين في المملكة العربية السعودية. ويواصل هذا الممر المتكامل الذي يجمع بين النقل الجوي والبحري توفير بديل موثوق، يتيح للمسافرين التنقل من وإلى الكويت رغم التحديات التشغيلية القائمة.

ويأتي استئناف الرحلات إلى كاتماندو في توقيت مهم حيث يعيد ربط الكويت بنيبال ويوفر رابطاً حيوياً للجالية النيبالية التي تُعد

استبيان «الاقتصادية»

إبريل 2026

السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟



نعم

لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاق المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

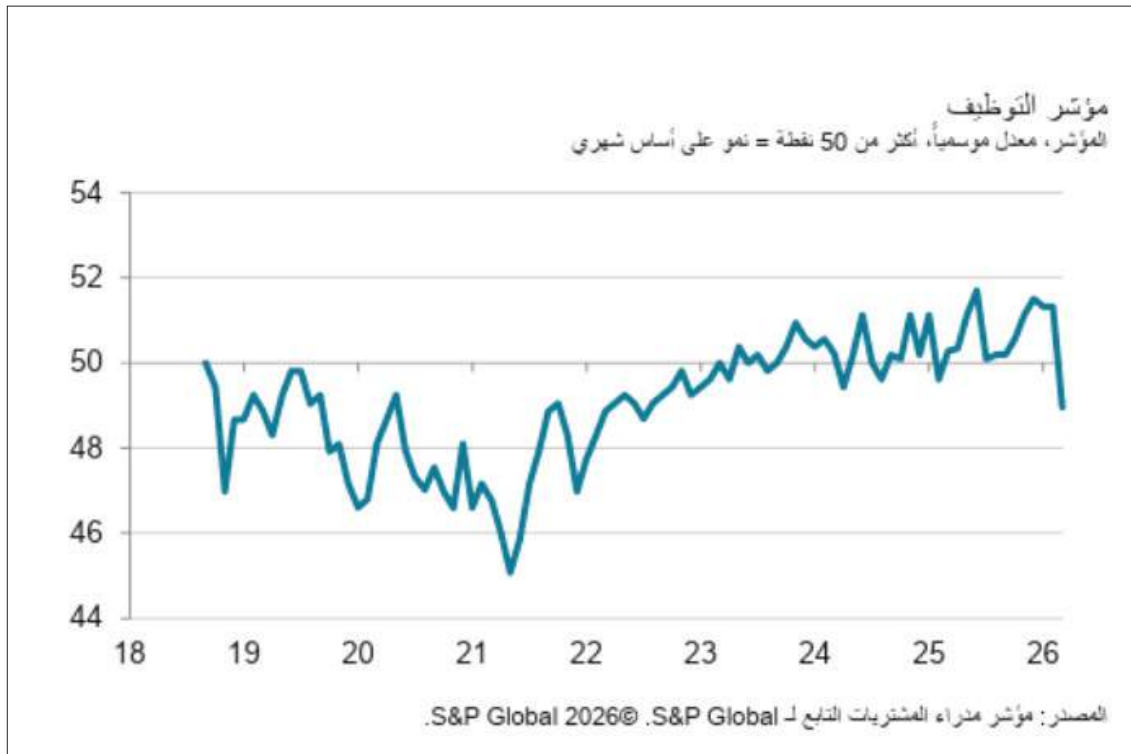
عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



مؤشر مديري المشتريات الكويتي يسجل 46 نقطة في مارس



الانخفاض المتجدد في شراء مستلزمات الإنتاج كبيراً وكان الأبرز منذ تفشي جائحة كوفيد 19 في شهر أبريل / نيسان 2020.

وشهد حجم المخزون الحفاضاً، إلا أن وتيرة التراجع كانت الأكثر حدة منذ بدء تسجيل هذه السلسلة في شهر سبتمبر / أيلول 2018، وواجهت الشركات أيضاً زيادة ملحوظة في مدد تسليم الموردين في شهر مارس / آذار، وهي المرة الثانية فقط التي يُسجل فيها تدهور في أداء الموردين. وأفاد أعضاء اللجنة بأن نقص الموظفين لدى الموردين وصعوبة حصولهم على المواد قد ساهما في تأخير التسليم، وانخفضت نفقات التشغيل الإجمالية لأول مرة منذ ما يقرب من ست سنوات في ظل انخفاض الطلب على مستلزمات الإنتاج. كما انخفضت أسعار المشتريات وتكاليف الموظفين. كما استمرت أسعار المنتجات في الارتفاع، حيث أشارت بعض الشركات إلى ارتفاع تكاليف النقل، ومع ذلك، ظل معدل التضخم معتدلاً، وانخفض إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر.

التجارية الجديدة من الخارج أيضاً، في ظل تقارير تفيد بأن الشركات لم تتمكن من تلقي طلبات دولية جديدة بسبب الحرب.

وإلى جانب انخفاض الإنتاج خلال شهر مارس، كانت الشركات في الكويت قلقة أيضاً من أن استمرار الصراع الذي قد يؤثر على النشاط خلال العام المقبل. وقدمت الشركات نظرة متشائمة لأول مرة منذ 26 شهراً، رغم أن خطط التسويق والجهود المبذولة لتسعير المنتجات بشكل تنافسي جعلت بعض الشركات تحتفظ بتفاؤلها تجاه النمو.

كما أدى انخفاض حجم العمل إلى قيام الشركات في الكويت بتقليص عدد الموظفين لأول مرة منذ ما يزيد قليلاً عن عام، وكان الانخفاض في مستويات التوظيف طفيفاً، لكنه كان الأكثر حدة منذ شهر يوليو 2022 كما انخفض حجم الأعمال المتراكمة، بعد تراكم مناسي في فترة الدراسة السابقة. وقصصت الشركات مشترياتهما من مستلزمات الإنتاج بما يتماشى مع الحفاض الطلبات الجديدة في الواقع، كان

انخفض مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي إلى ما دون المستوى المحايد (50.0 نقطة) لأول مرة منذ 19 شهراً في شهر مارس، مسجلاً 46.3 نقطة بعد أن بلغ 54.5 نقطة في شهر فبراير.

ولفتت الدراسة الصادرة عن وكالة إس أند بي جلوبال، إلى تدهور ملحوظ في ظروف الأعمال التجارية في القطاع الخاص غير المنتج للنفط، وهو التدهور الأكبر منذ شهر يناير 2022. وشهدت الأوضاع التجارية تدهوراً في ظل اندلاع الحرب في المنطقة، مما أدى إلى انكماش حاد في الإنتاج والطلبات الجديدة على وجه الخصوص.

يأتي ذلك إلى جانب التأثيرات على الرحلات الجوية والشحن، أفادت الشركات أيضاً بأن تقلبات أسعار الصرف والمنافسة الشديدة قد ساهمت في انخفاض النشاط التجاري والطلبات الجديدة.

وفي كلتا الحالتين، كانت هذه الانخفاضات هي الأولى منذ 38 شهراً والأكثر حدة منذ شهر مايو 2021، وإلى جانب انخفاض إجمالي الطلبات الجديدة، انخفضت الأعمال

مؤشر مديري المشتريات القطري يسجل 38.7 نقطة خلال مارس

خفضت الشركات القطرية أنشطتها الشرائية بأعلى معدل منذ يونيو 2020 وارتبط انخفاض كميات مستلزمات الإنتاج بتراجع النشاط التجاري والإدارة الحذرة للمخزون.

وانخفض مخزون مستلزمات الإنتاج بمعدل هو الأكثر حدة منذ نوفمبر 2022. وتصاعدت الضغوط التضخمية في مارس 2026، وارتفع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى في خمسة عشر شهراً، وارتفعت أسعار الشراء بأعلى معدل منذ أكتوبر 2025.

وظل معدل تضخم الرواتب قوياً بالمقارنة مع المعدلات المسجلة في تاريخ الدراسة، ولكنه انخفض بدرجة كبيرة في مارس 2026 إلى أدنى مستوى في الفترة الحالية لتضخم الرواتب التي امتدت لعشرين شهراً. وأوضحت أنه رغم ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج خفضت الشركات القطرية أسعار سلعها وخدماتها في ضوء ضعف الطلب وظروف السوق الصعبة سعياً إلى الاحتفاظ بالعملاء الحاليين أو استقطاب عملاء جدد. وتمثلت النتائج الإيجابية الرئيسية في الدراسة الأخيرة في ارتفاع أعداد الموظفين والأعمال غير المنجزة، ورغم ذلك، انخفض معدل استحداث الوظائف إلى أدنى مستوى في تسعة عشر شهراً، بينما كان معدل نمو الأعمال غير المنجزة طفيفاً بوجه عام.



النشاط التجاري للإثني عشر شهراً المقبلة. وأشارت الشركات القطرية إلى أن استمرار الحرب سيؤدي إلى تدهور ظروف السوق وتراجع ثقة المستثمرين وانخفاض النشاط التجاري في جميع القطاعات، وخصوصاً قطاعي الإنشاءات والعقارات. كما توقعت الكثير من الشركات القطرية أن يؤدي استمرار الحرب إلى الزكود أو التباطؤ، وأبدت أيضاً مخاوفها بخصوص التأثير السلبي لاستمرار الحرب على خطط التنمية والسياحة. وكشفت الدراسة أنه تماشياً مع الانخفاض الحاد في مستوى الإنتاج والطلبات الجديدة،

أكثر حدة، وكان معدل انخفاض النشاط التجاري الكلي الأعلى منذ مايو / أيار 2020، وسجلت جميع القطاعات الأربعة الخاضعة للمراقبة انخفاضاً في النشاط التجاري الكلي.

كما أثرت الحرب الجارية في الشرق الأوسط سلباً على توقعات النشاط التجاري خلال العام المقبل، حيث توقعت 70% من الشركات انخفاض النشاط التجاري خلال الإثني عشر شهراً المقبلة. ولفت المشاركون في الدراسة بصورة متكررة إلى انعدام الاستقرار في المنطقة كسبب رئيسي للتوقعات السلبية بشأن

انخفاض مؤشر مديري المشتريات إلى 38.7 نقطة في مارس من 50.6 نقطة في فبراير، مشيراً إلى تدهور حاد في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر.

ووفق الدراسة الصادرة عن وكالة إس أند بي جلوبال، أمس، كانت القراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات ثاني أدنى قراءة في تاريخ الدراسة بعد القراءة المسجلة في بداية جائحة كوفيد - 19.

ويُعزى انخفاض مؤشر مديري المشتريات في مارس / آذار 2026 إلى الانخفاض الحاد في الطلبات الجديدة الواردة، وكان معدل الانخفاض الأعلى منذ بدء الدراسة في أبريل / نيسان 2017.

وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة تقريباً (64) إلى انخفاض الطلبات الجديدة مقارنة بشهر فبراير، بينما أشارت نسبة 1% فقط إلى تسجيل نمو.

كما لفتت الشركات بصورة متكررة إلى الحرب في الشرق الأوسط كأحد العوامل الرئيسية للتأخيرات في تسليم الطلبات وتوقف العمليات وعزوف العملاء والمستثمرين بوجه عام عن الالتزام بأعمال جديدة، وزيادة المخاطر الأمنية وإيقاف العمليات بشكل مؤقت.

وانخفض النشاط التجاري الكلي للشهر الرابع على التوالي في مارس 2026، وبمعدل

موديز تثبت تصنيف الإمارات عند Aa2



النفط. وأشارت إلى أن تعزيز التكيف مع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، إلى جانب تحسين الشفافية والإفصاح، قد يدعم رفع التصنيف مستقبلاً، بينما قد يتعرض لضغوط حال تصاعد التوترات الإقليمية واستمرارها لفترات طويلة.

بالاحتياطات الكبيرة وأصول إمارة أبوظبي الضخمة.

آفاق مستقبلية مستقرة

وأكدت موديز أن النظرة المستقبلية للتصنيف تظل مستقرة، في ظل تنوع الاقتصاد وتزايد قدرته على تقليل الاعتماد على

أعلنت موديز استكمال مراجعتها الدورية للتصنيف السيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مؤكدة تثبيت التصنيف عند مستوى Aa2، مدعوماً بارتفاع دخل الفرد، وقوة المؤسسات والسياسات الاقتصادية، إلى جانب انخفاض عبء الدين الحكومي. وأوضحت الوكالة أن التقرير لا يتضمن أي إجراء جديد يتعلق بالتصنيف الائتماني أو مؤشرات على تغييره في المدى القريب، مشيرة في الوقت ذاته إلى عدد من التحديات، أبرزها التوترات الجيوسياسية في المنطقة، والتعرض غير المباشر لتداعيات التحول العالمي نحو خفض الانبعاثات الكربونية.

تأثيرات النزاع الإقليمي

ولفتت موديز إلى أن النزاع الحالي في الشرق الأوسط يؤثر بشكل ملحوظ على قطاع الهيدروكربونات في دول الخليج، إلا أن الإمارات تمتلك بدائل استراتيجية، من بينها خط أنابيب حبشان - الفجيرة، الذي يخفف من تأثير تعطل الإمدادات عبر مضيق هرمز.

كما أشارت إلى أن استمرار التوترات قد ينعكس سلباً على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والقطاعات المرتبطة بثقة المستثمرين؛ ما يؤثر على الأداء الاقتصادي بشكل عام.

توقعات النمو

وتوقعت الوكالة أن يظل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستقرًا خلال عام 2026، في حال استمرار تعطل تدفقات النفط، مقارنة بنمو بلغ 4.5% قبل اندلاع النزاع.

ورغم التأثير المتوقع على الأنشطة غير النفطية، أكدت أن الوضع المالي للحكومة الإماراتية لا يزال قوياً للغاية، مدعوماً

تحالف أوبك+ يوافق مبدئياً على زيادة إنتاج النفط في مايو 2026

كشفت مصادر لوكالة رويترز أنه قد وافق تحالف أوبك+ من حيث المبدأ على زيادة حصص إنتاج النفط بنحو 206 آلاف برميل يومياً خلال مايو أيار المقبل، في محاولة لتعويض نقص الإمدادات بسبب الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. خلال اجتماعها في 1 مارس آذار، وافقت أوبك+ على زيادة متواضعة تبلغ 206,000 برميل يومياً لشهر أبريل نيسان، بعد إبقاء الإنتاج ثابتاً في الربع الأول بسبب مخاوف فائض المعروض، تزامناً مع بدء الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران التي عطلت تدفقات النفط من أعضاء الشرق الأوسط الرئيسيين.

أكبر اضطراب في إمدادات النفط

بعد مرور شهر على اندلاع الحرب، تسبب الصراع في أكبر اضطراب تشهده إمدادات النفط عالمياً، إذ خفّضت أبرز الدول المنتجة ضمن تحالف أوبك، وهي السعودية والعراق والكويت والإمارات، مستويات إنتاجها نتيجة الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، الذي يمر عبره أكثر من 20% من تجارة النفط العالمية. ودفع هذا التعتل الأسعار إلى أعلى مستوياتها في نحو 4 سنوات، لتقترب من 120 دولاراً للبرميل، بالتزامن مع تأثر الإنتاج الروسي جراء هجمات الطائرات المسيّرة.

مسارات تصدير بديلة وتعديلات في حصص الإنتاج

تواصل السعودية والإمارات الاعتماد على مسارات تصدير بديلة تتجاوز مضيق هرمز، في محاولة للحد من تأثير الاضطرابات الحالية على تدفقات النفط، فقد ارتفعت الصادرات السعودية عبر ميناء ينبع على البحر الأحمر إلى نحو 4.6 مليون برميل يومياً، وهو مستوى يقترب من الطاقة التشغيلية القصوى للميناء.

وفي المقابل، واصلت الإمارات شحن صادراتها عبر ميناء الفجيرة الواقع خارج المضيق، حيث صعدت صادرات النفط الخام والمكثفات خلال شهر مارس إلى 1.61 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ1.17 مليون برميل يومياً في فبراير، بما يعادل نحو نصف إجمالي صادرات الدولة قبل اندلاع الحرب.

وعلى صعيد الإنتاج، كان 8 أعضاء في تحالف أوبك+ قد رفعوا حصصهم بنحو 2.9 مليون برميل يومياً خلال الفترة من أبريل 2025 إلى ديسمبر 2025، وهو ما يمثل قرابة 3% من الطلب العالمي على النفط، قبل أن يتم تعليق هذه الزيادات خلال الأشهر من يناير إلى مارس 2026.

30.41 مليار ريال أرباح قطاع البنوك ببورصة قطر خلال 2025

وفي المرتبة الخامسة جاء بنك دخان بأرباح بلغت 1.41 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 5.13% عن أرباح 2024 البالغة 1.34 مليار ريال، ثم «الأهلي» بأرباح 932.44 مليون ريال خلال 2025 تلاه «الدوحة» بـ919.65 مليون ريال، ثم «لشا» بـ200 مليون ريال.

وفي المقابل تراجع أرباح «التجاري» القطري إلى 2.2 مليار ريال قطري، مقابل 3.03 مليار ريال، بتراجع 27.28%.

وفيما يتعلق بشركات الخدمات المالية كشفت الإحصائية ارتفاع أرباح شركة الوطنية للإجارة القابضة بنسبة 25.62% لتسجل أرباحاً سنوية بقيمة 21.5 مليون ريال مقابل 17.12 مليون ريال بعام 2024.

وتراجعت أرباح «إنماء القابضة» بقيمة 3.81 مليون ريال قطري، مقابل 13.24 مليون ريال قطري، بتراجع 71.25%، وتراجعت خسائر شركة «قطر وعمان» بنسبة 97.51% عند 1.40 مليون ريال، مقابل 55.97 مليون ريال. وتحولت شركة «دلالة» للربحية بقيمة 4.46 مليون ريال خلال 2025، مقابل خسائر عام 2024 البالغة 2.67 مليون ريال.

يُشار إلى أن أرباح قطاع البنوك والخدمات المالية المدرج ببورصة قطر ارتفعت خلال عام 2024 بنسبة 6% على أساس سنوي، لتسجل 30.31 مليار ريال، مقابل 28.47 مليار ريال خلال عام 2023.

ارتفعت أرباح قطاع البنوك والخدمات المالية المدرج ببورصة قطر خلال عام 2025 بنسبة 0.35% على أساس سنوي، وفقاً لإحصائية البورصة القطرية الرسمية. وسجلت البنوك والشركات المدرجة بالقطاع أرباحاً في عام 2024 بقيمة 30.41 مليار ريال، مقابل 30.31 مليار ريال خلال عام 2024.

ويتكون القطاع من 13 سهماً منهم 9 بنوك وهم: قطر الوطني، مصرف الريان، مصرف قطر الإسلامي، الأهلي، التجاري، الدوحة، لشا، دخان، وقطر الدولي الإسلامي.

كما يشمل القطاع 4 شركات للخدمات المالية وهم: الوطنية للإجارة القابضة، وقطر وعمان للاستثمار، وإنماء القابضة، ودلالة القابضة.

وارتفعت أرباح بنك قطر الوطني بنسبة 1.69% ليسجل ربحاً بقيمة 17 مليار ريال خلال عام 2025، مقارنة بـ16.72 مليار ريال خلال عام 2024.

وحل مصرف قطر الإسلامي في المرتبة الثانية بصافي ربح نحو 4.84 مليار ريال خلال العام الماضي، مقارنة بـ4.61 مليار ريال خلال 2024 بنمو بلغت نسبته 4.99%.

وجاء بنك الريان ثالثاً مسجلاً ربحاً بقيمة 1.53 مليار ريال خلال 2025، مقارنة بـ1.51 مليار ريال في 2024 بارتفاع 1.54%، تلاه «الدولي» بـ1.35 مليار ريال مقارنة بـ1.26 مليار ريال خلال 2024 مرتفعاً بنسبة 7.20%.



زخم استثماري لا يهدأ.. 2709 شركات جديدة تختار دبي في مارس 2026



سجلت غرفة تجارة دبي انضمام 2709 شركات جديدة إلى عضويتها خلال شهر مارس آذار من العام الجاري، في مؤشر على مكانة دبي الاستثمارية المتزايدة، وسمعتها العالمية كوجهة رائدة للأعمال والتجارة والاستثمار.

وبحسب بيان علي موقع غرفة دبي، استحوذ قطاع العقارات وقطاع التأجير وخدمات الأعمال على 41.2% من أنشطة الأعضاء الجدد، تلاه قطاع التجارة والخدمات بحصة بلغت 29.5%.

وجاء قطاع البناء في المرتبة الثالثة بنسبة 15%، فيما جاء قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية في المرتبة الرابعة بنسبة 9.3%.

جهود دبي في جذب الاستثمارات

يعتبر هذا الزخم الاستثماري الذي حافظت عليه دبي حصيلة جهود الإمارة على مر العقود الماضية، إذ نجحت برغم التحديات الإقليمية والعالمية في استقطاب المزيد من الشركات التي اختارت دبي مقراً جديداً لاستثماراتها.

قال محمد علي راشد لوتاه، المدير العام لغرفة دبي، إن نموذج دبي الاقتصادي يرتكز على أسس متكاملة تجمع بين المرونة العالية والجاهزية الاستباقية، إلى جانب الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص والروابط الوثيقة مع الأسواق الدولية، ما يعزز قدرة الإمارة على التكيف مع المتغيرات العالمية، والاستمرار في طرح فرص متعددة ونوعية لقطاعات الأعمال كافة.

وأضاف أن انضمام المزيد من الشركات يمثل مؤشراً واضحاً على أن زخم دبي الاستثماري لا يهدأ ويجسد الثقة الراسخة التي تحظى بها الإمارة في أوساط مجتمع الأعمال العالمي.

المقدمة لمجتمع الأعمال، يستفيد مجتمع الأعمال من المنصة الرقمية المتقدمة التي طورتها غرفة دبي تحت اسم «بوابة خدمات غرف دبي (DC Connect)»، التي توفر واجهة تفاعلية موحدة وخدمات ذكية مدعومة بالبيانات، تشمل: خدمة العضوية، وخدمة المعلومات، وخدمات دفتر الإدخال المؤقت للبضائع، وخدمة الوساطة، وخدمة التصديق، وخدمة شهادة المنشأ، والخدمات الخاصة بمجموعات ومجالس الأعمال.

دعم نمو الأعمال واستدامة الاستثمار

أكد المدير العام لغرفة دبي التزام الغرفة بتسخير الجهود كافة لدعم حركة تأسيس ونمو الأعمال في الإمارة، وتعزيز كفاءة الشركات لمواكبة المتغيرات المتسارعة وتلبية متطلبات استدامة النمو وتطوير تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية، بما يسهم في ترسيخ ريادة دبي كعاصمة عالمية للتجارة والاستثمار. وفي إطار الحرص على تطوير جودة وكفاءة الخدمات

النفط الأمريكي يقفز 104%.. وتوقعات بارتفاعات إلى 150 دولاراً قبل نهاية 2026

متوسط سعر البنزين في الولايات المتحدة إلى ما يزيد على 4 دولارات للغالون، فيما يقترب الديزل من 6 دولارات، ما يزيد الضغوط التضخمية على الاقتصاد العالمي.

استطلاعات تفتح الباب لـ 150 دولاراً

تشير استطلاعات الأسواق إلى تصاعد التوقعات بمزيد من الارتفاع، إذ ترجح تقديرات منصة «بولي ماركت» Polymarket وصول الأسعار إلى 120 دولاراً خلال أبريل باحتمال يبلغ 76%، مقابل 21% لاحتمال بلوغ 150 دولاراً. وفي السياق نفسه، تُظهر تقديرات منصة «كالشي» Kalshi احتمال صعود خام غرب تكساس إلى 150 دولاراً بنهاية العام، في سيناريو مدفوع بتصاعد الاضطرابات وتعطل الإمدادات.

ومن شأن هذه المستويات، حال تحققها، دفع أسعار الوقود إلى مزيد من الارتفاع، إذ تجاوز متوسط البنزين في الولايات المتحدة 4 دولارات للغالون، بينما يقترب الديزل من 6 دولارات، ما يعزز الضغوط التضخمية عالمياً.

اختناقات الإمداد تدعم الاتجاه الصاعد

استمرار القيود على الملاحة في مضيق هرمز إلى جانب احتمالات امتداد الاضطرابات إلى البحر الأحمر يدعمان النظرة السعودية للأسعار في الأجل القريب.

وتُظهر بيانات السوق الفورية اتساع الفارق بين عقود الشهر القريب والعقود اللاحقة إلى مستويات قياسية، وهو ما يعكس شحاً في الإمدادات الفورية وطلباً قوياً على البراميل الجاهزة للتسليم.

120 ثم 129 دولاراً

من الناحية الفنية، يظل الاتجاه صاعداً بقوة بعد اختراق مستوى 77.62 دولار، مع تركز الأسعار أعلى المتوسطات المتحركة الرئيسية.

ويبدو أن الهدف الأول يتمثل في 119.54 دولار، وهو أعلى مستوى مسجل هذا العام، بينما قد يفتح اختراقه المجال نحو 129.13 دولار، وهو قمة 2022. وانعكس هذا الصعود سريعاً على أسعار الوقود، إذ ارتفع

واصل خام غرب تكساس الوسيط صعوده القوي مع تصاعد الحرب الأمريكية ضد إيران، ليغلق الأسبوع عند 112.08 دولار للبرميل، بارتفاع يتجاوز 104% مقارنة بأدنى مستوياته المسجلة في بداية العام، وسط ترقب شديد لمهلة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ل طهران.

وتتركز أنظار الأسواق هذا الأسبوع على اقتراب انتهاء المهلة التي حددها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإيران، في وقت تتزايد فيه المخاوف من اتساع نطاق الضربات على البنية التحتية الحيوية.

وتشير التطورات الأخيرة إلى أن السوق يضيف علاوة مخاطر مرتفعة على الأسعار، خاصة مع استمرار اضطرابات الإمدادات عبر مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو 20% من تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً.

كما قفزت العقود الآجلة لخام غرب تكساس إلى ما فوق 110 دولارات خلال الأيام الماضية، مع تسارع وتيرة الشراء تحسباً لأي نقص إضافي في الإمدادات.



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

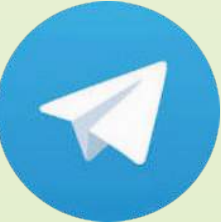
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

«مورغان ستانلي»: صدمة

النفط لن توقف خفض الفائدة في أمريكا خلال 2026

رغم الارتفاع الأخير في أسعار النفط وما تبعه من موجة تضخمية مفاجئة، يتوقع «مورغان ستانلي» أن يمضي مجلس الاحتياطي الفيدرالي في مسار خفض أسعار الفائدة خلال عام 2026، مستنداً إلى أن الضغوط التضخمية الأساسية ما زالت تحت السيطرة، ولا تبدو كافية لكسر مسار التباطؤ في التضخم.

وذكر البنك في مذكرة بحثية حديثة أن العامل الحاسم أمام صناع السياسة النقدية ليس معدل التضخم الرئيسي الذي قفز بفعل ارتفاع أسعار الطاقة، بل ما إذا كانت توقعات التضخم طويلة الأجل ستظل مستقرة. وحتى الآن، بقيت هذه التوقعات عند مستويات متوازنة، على الرغم من ارتفاع المؤشرات قصيرة الأجل بفعل صدمة أسعار النفط، وفقاً لما نقلته «Investing»، واطلعت عليه «العربية Business».

وأشار التقرير إلى أن ارتفاع توقعات التضخم لعام واحد يعكس عوامل مؤقتة متصلة بالأسعار الطاقوية، وليس تحولاً بنيوياً في ديناميكيات التضخم. أما التوقعات طويلة الأجل، التي يراقبها الفيدرالي عن كثب، فلا تزال قريبة من مستويات ما قبل الجائحة، ما يعني أن مصداقية البنك المركزي في السيطرة على الأسعار ما زالت متماسكة.

ويرجح مورغان ستانلي أن يظل تأثير صعود النفط محدوداً على التضخم الأساسي المستبعد منه الغذاء والطاقة، وبالتالي سيختار الفيدرالي تجاهل الموجة الحالية إذا استمرت مؤشرات التضخم الجوهرية في التحسن التدريجي. كما لفت البنك إلى أن الأوضاع المالية في الولايات المتحدة شهدت بالفعل تشديداً كبيراً منذ اندلاع الصراع في الشرق الأوسط، نتيجة قوة الدولار وارتفاع أسعار النفط واتساع علاوات المخاطر في أسواق الأسهم. ويعادل هذا التشديد، بحسب تقديراته، ما يقارب رفعاً بمقدار 80 نقطة أساس في سعر الفائدة، ما يقلل الحاجة إلى قيود إضافية من جانب الفيدرالي.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf